

التقرير السنوي 2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
«حفظه الله»



صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«رعاه الله»

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



يُمثل تطوير البنية التشريعية للأسواق المالية أولوية رئيسية على أجندة عمل الهيئة، وذلك لرفع كفاءة وتنافسية الأسواق المالية المحلية ومنحها مرونة أكبر في أعمالها وترسيخ أفضل الممارسات العالمية في التنظيم والإشراف على الصناعة المالية، والعمل على ترقية الأسواق إلى مصاف الأسواق المتقدمة، وحماية مصالح المستثمرين

وتوفير بيئة جاذبة لرؤوس الأموال من داخل وخارج الدولة.

ولا شك أنه في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية التي شهدها العالم أجمع خلال العام الماضي 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19، بات تحقيق هذه الأولويات وهذا التحول أكثر حاجة وإلحاحاً.

إن الأنظمة والسياسات التي قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتطويرها خلال العام الماضي هدفت بشكل رئيسي إلى تطوير منصات جديدة في أسواق رأس المال وتعزيز التحول الرقمي، وجعل الأسواق أكثر ترابطاً وشفافية، وتوظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق تلك الأهداف.

ويلقي هذا التقرير الضوء على المستجدات التي شهدها قطاع الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2020، ويقدم عرضاً مفصلاً لمبادرات وإنجازات الهيئة، كما يعكس جهودها على صعيد

تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية بالدولة، ويُقدم صورة شاملة عن أداء السوقين الماليين وبورصة دبي للذهب والسلع خلال العام، والإجراءات التي اتخذتها لضمان استمرارية الأعمال دون انقطاع أو تأخير، بالرغم من تداعيات جائحة كوفيد 19، وإنجاز شوطاً كبيراً من الأهداف التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية 2017-2021.

وكان من أبرز الأنظمة التي أصدرتها الهيئة قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23/ر.م) لسنة 2020 بشأن النظام الخاص بأنشطة الأصول المشفرة.

إن المحتوى الذي يقدمه هذا التقرير السنوي يُعد بمثابة مرجع توثيقي للمعلومات والبيانات المالية عن أوضاع قطاع الأوراق المالية بالدولة خلال العام 2020، ويوفر قاعدة بيانات ومعلومات وإحصائيات ومؤشرات ونسب مالية عن الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار وبيانات ومؤشرات إجمالية عن الحوكمة والإفصاح وغيرها من الموضوعات التي تهم المتعاملين في أسواق الدولة.

إن التزامنا دائماً بالعمل على توفير أسس سليمة وعادلة للتعاملات التي تجرى في الأسواق المالية وتعزيز ثقة المستثمرين واستقطاب الاستثمارات بما يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته، هو هدف ثابت نعمل من أجله، وسنواصل عملنا خلال المرحلة المقبلة لزيادة تنافسية أسواقنا، والانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر انفتاحاً ومرونة وقدرة على قيادة مرحلة تنمية جديدة تُضيف إلى سجل النهضة الاقتصادية المتميزة التي حققتها دولة الإمارات على مدى العقود الماضية.

عبدالله بن طوق المري

وزير الاقتصاد - رئيس مجلس الإدارة

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي بالإنبابة



إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكافة المهتمين بحقل الاستثمار في الأوراق المالية هذا التقرير الذي يلقي نظرة فاحصة على أداء هيئة الأوراق المالية والسلع وقطاع الأوراق المالية عموماً في الدولة خلال العام 2020.

تشير محتويات هذا التقرير إلى حزمة من الإجراءات التي اتخذتها الهيئة على مدى العام المنصرم بهدف الارتقاء بمستوى الأداء وضبط وتنظيم التعاملات داخل الأسواق المالية بالدولة؛ فقد عكفت الهيئة خلال العام المنقضي على دعم المنظومة التشريعية

للأسواق المالية وتعزيز دورها الرقابي، وتطوير أدائها على الصعيدين التنظيمي والإشرافي، والارتقاء بهيكلها التنظيمي وكادرها الفني والإداري، وبذلت الهيئة قصارى جهدها لإرساء دعائم البنية الأساسية للأسواق المالية، ومدّ جسور التعاون والتواصل مع المؤسسات الدولية، والارتقاء بمكانتها وسمعتها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وتميز أداء الهيئة العام 2020 بتحقيق العديد من الإنجازات على المستويات التشريعية والتنظيمية والرقابية والمؤسسية، وفي المقابل شهد- في الوقت نفسه- عدداً من التحديات التي تعاملت معها الهيئة بالتخطيط المنهجي المدروس وبالمعمل الجاد المخلص والعزم والتصميم على التميز والارتقاء.

وانطلاقاً من أخذ الهيئة على عاتقها- منذ تأسيسها- مسؤولية تطوير الأنظمة والتشريعات بما يتواءم مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية ويؤمن سوقاً مالياً سليماً تسود فيه آليات السوق الحر ويحكمه قانون العرض والطلب؛ فقد واصلت عملية تحديث تشريعاتها بإضافة خمسة أنظمة وقرارات جديدة إلى منظومتها التشريعية بما يساهم في توفير المزيد من الخدمات المالية لأسواق المال بالدولة وترسيخ شفافية ونزاهة التعاملات في قطاع الأوراق المالية. وفي إطار سعيها الدؤوب من أجل دعم بنائها المؤسسي واستشراف آفاق المستقبل اتخذت الهيئة سلسلة متكاملة من الإجراءات التي استهدفت تعزيز الفاعلية والكفاءة في الأداء، وتضمنت هذه الإجراءات تعديل تسع أنظمة أصدرتها الهيئة في السابق، ومراجعة ست تشريعات معتمدة من الهيئة للأسواق المالية، وإعداد تصور متكامل وخطة عمل لتقييم أداء الهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال من قبل الشركات المرخصة.

كما تابعت الهيئة جهودها الرامية لتعزيز حضورها عربيا ودوليا وتوطيد أواصر التعاون مع المنظمات المختلفة من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات للتعاون مع جهات محلية ودولية ومؤسسات معنية بالأوراق المالية، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية.

وتواصل جهود الهيئة على المستويات التنظيمية والرقابية والمؤسسية كافة بما يعكس مؤشرات الأجندة الوطنية للدولة، سواء من خلال ابتكار آليات مستحدثة (تنظيم إصدار الأصول المشفرة، وطرح أدوات التمويل الجماعي، ودعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs وتيسير إدراجها) وتبني مبادرات ابتكارية (كالتصويت الإلكتروني) تدعم رؤية اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، أو السعي للحصول على مراكز متقدمة في مؤشري سهولة ممارسة الأعمال (مؤشر حماية المستثمرين الأقلية) والتنافسية العالمية (مؤشر تطور الأسواق المالية)، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية (الذكية) من حيث الوفرة والجودة وتنوع القنوات وتعزيز استخدام المستثمرين لهذه الخدمات، وكذلك تحقيق رؤية بيئة مستدامة وتطبيق التنمية الخضراء.

وفي هذا الإطار تسعى الهيئة من خلال تفعيل المبادرات المتميزة والتعاون الإيجابي مع الجهات المعنية بالدولة والقطاع الخاص للاستفادة من دورها في تعزيز الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية للاستثمارات وتحفيز التمويل المستدام بما يخدم الاقتصاد ويدعم المسيرة التنموية. وتعزز الهيئة العمل على رفع مستوى الوعي العام وثقافة الاستدامة لدى جميع فئات المشاركين في الأسواق من شركات مدرجة، ومستثمرين، ومديري استثمار، وغيرهم لتعزيز دورهم في دعم أجندة الاستدامة كل حسب طبيعة مشاركته في أسواق رأس المال والاقتصاد العام للدولة.

والملاحظ في هذا الصدد أن أداء الهيئة يجري بتناغم وتوافق مع المحاور والمبادرات التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية والتشغيلية، وينطلق من رسالتها ورؤيتها وقِيمها التي تسعى إلى تشجيع الابتكار وتعزيز التطور المؤسسي وتوثيق الشراكة مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع المالي والشركاء الاستراتيجيين لضمان استدامة قطاع الأسواق المالية للأجيال القادمة من خلال تضمين الاستدامة كقيمة فردية أساسية ودمجها باستمرار في نموذج الأعمال.

ويقيناً فإن الاستدامة ليست خيار بل ثقافة ولذلك فإن الشوط المهم الذي قطعته الهيئة العام الماضي إنما يؤكد إصرارها على المضي قدماً في مسيرة التميز والإجادة، بفضل الجهود الحثيثة التي يبذلها مجلس الإدارة برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد والإدارة العليا وأعضاء فريق العمل بالهيئة.

نسال الله التوفيق والسداد،،

د. مريم بطي السويدي
الرئيس التنفيذي بالإنابة

الرؤية والرسالة والقيم

بيئة استثمارية مستدامة في سوق مالي متقدم.

رؤيتنا

حماية حقوق المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم وتعزيز بيئة جاذبة لرؤوس الأموال اعتماداً على نظم ابتكارية.

رسالتنا

النزاهة والعدالة: الحفاظ على حقوق جميع الأطراف المتعاملة في أسواق رأس المال والسلع، وتحقيق سلامة ودقة المعاملات المنجزة.

قيمتنا

الشراكة والتعاون: إقامة تحالفات نوعية وشراكات إستراتيجية هادفة تحقق المنفعة المتبادلة وتلبي المصالح المشتركة في أسواق رأس المال.

الشفافية: توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف في أسواق رأس المال في نفس الوقت.

الابتداع: تبني وتطبيق معايير التميز والابتكار في تصميم وتنفيذ المهام.

المحتويات

12	أهم إنجازات الهيئة خلال العام
20	الإفصاح والحوكمة
20	حوكمة الشركات
23	البيانات المالية
24	الجمعيات العمومية وتوزيعات الأرباح
29	الإصدار والتسجيل
29	أبرز إنجازات الإصدار والتسجيل للعام 2020
32	الشركات المسجلة
32	ملخص إجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج خلال العام 2020
34	إحصائية الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة في العام 2020
38	إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020
43	إحصائية الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2020
45	أهم إحصائيات إصدارات السندات والصكوك الإسلامية خلال العام 2020
48	صناديق الاستثمار
48	أولاً : أهم إحصائيات صناديق الاستثمار المحلية عن العام 2020
52	ثانياً : أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة
59	ثالثاً : أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية ذات الإعتراف المتبادل المسجلة لدى الهيئة Passporting
60	أداء أسواق الإمارات للأوراق المالية في الدولة
60	أولاً: على مستوى الأسواق
67	ثانياً: على مستوى الشركات المدرجة
68	مشتقات السلع
68	جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في تطوير سوق السلع
69	إنجازات بورصة دبي للذهب والسلع



المالية IOSCO، ونائباً لرئيس منظمة «أيوسكو»، وشغل مقعد العضوية بمجلس إدارة المنظمة، وذلك للمرة الثانية على التوالي.

فوز هيئة الأوراق المالية والسلع بجائزة «الإسهامات المتميزة في مجال التمويل الشامل للعام 2020».

اختيار الهيئة رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وكذلك لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي، واللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات الأوراق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي.

ويمثل التعامل مع الآثار السلبية التي ترتبت على جائحة كورونا (فيروس كوفيد 19) أبرز وأصعب التحديات التي واجهتها الهيئة خلال العام، وفي ذات الوقت فإن نجاح الهيئة في التعامل مع تداعيات الجائحة يعد أحد أبرز إنجازاتها على مدى العام؛ فقد نجحت في التعامل مع الظروف التي ترتبت على الجائحة من خلال خطة نموذجية حققت الهدف الموضوع لها، وهو ضمان استمرارية أعمال قطاع الأوراق المالية دون أي انقطاع أو تأخير. وتضمنت خطة الهيئة للتعامل مع الجائحة حزمة مبادرات أبرزها ما يلي:

- تعديل مقدار تحرك سعر السهم انخفاضاً. وبمقتضى هذا القرار يكون مقدار التحرك في سعر السهم بنسبة (5%) من سعر الإقفال السابق كحد أقصى انخفاضاً في يوم التداول الواحد، وقد تم تطبيق القرار اعتباراً من جلسة تداول 18 مارس 2020.

حفل العام 2020 بإنجازات بارزة في ظل تحديات استثنائية لم يسبق أن اختبرها العالم المعاصر، وتحديداً على مدى السنوات التي مضت من عمر قطاع الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويقدم العرض التالي خلاصة هذه الإنجازات والجهود التي بذلتها الهيئة للتغلب على التحديات؛ فقد شهد هذا العام صدور حزمة من القرارات التي أسهمت في دعم البنية التشريعية للسوق المالي لعل من أبرزها قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23 /ر.م) لسنة 2020 بشأن النظام الخاص بأنشطة الأصول المشفرة، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13/ر.م) لسنة 2020 بشأن إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة.

كما شهد هذا العام كذلك إنجازات مهمة أخرى مثل:

- استحداث نشاطي الإيداع المركزي والتقاص المركزي للأوراق المالية، وذلك تماشياً مع متطلبات «أيوسكو» واتباعاً لأفضل الممارسات العالمية بالتحول من النموذج الرأسي إلى النموذج الأفقي في تنظيم مؤسسات السوق.
- اختيار هيئة الأوراق المالية والسلع رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة أكبر وأهم لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق

قبّل الشركات المرخصة تم منح موظفي هذه الشركات، الخاضعين لاختبارات الترخيص المهني، مهلة مدتها 3 أشهر تبدأ من استئناف مركز التدريب لاستقبال طلبات تسجيل الاختبارات.

كما أرسلت الهيئة تعميماً للشركات المدرجة تطلب فيه موافاتها بالإجراءات الوقائية التي قامت بها الشركات للحفاظ على السلامة والصحة العامة والوقاية من فايروس كورونا المستجد (COVID-19) والحد من انتشاره. كما وجهت الهيئة الشركات لوضع خطة مدروسة وسياسة مكتوبة تضمن استمرارية سير العمل وتفعيل خطة التعافي في حالة الطوارئ وذلك كجزء من نظام إدارة المخاطر.

وبشكل عام يمكن تقسيم الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال العام 2020 وفق عدة محاور على النحو التالي:

أولاً- الصعيد التشريعي:

ملخص الإنجازات:

- إصدار (5) قرارات تشريعية جديدة.
- إجراء تعديل على (9) قرارات تشريعية.
- مراجعة واعتماد عدد (6) تشريعات للأسواق المالية .
- متابعة (4) دعاوى قضائية كانت الهيئة طرفاً فيها.
- إنجاز (270) استشارة واستفسار قانوني.

(أ) القرارات التشريعية الجديدة:

- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23/ر.م) لسنة 2020م بشأن النظام الخاص بأشطة الأصول المشفرة.
- قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2020 بشأن إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (05/ر.م) لسنة 2020م بشأن معايير الملاءمة والمناسبة.
- قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (21) لسنة 2020 بشأن المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

- أكدت كلاً من الهيئة والسوقين الماليين في اجتماع مشترك بينهما أن آلية البيع على المكشوف غير مفعلة في الأسواق المالية بالدولة.
- تم عقد اجتماع مع معالي محافظ المصرف المركزي للتنسيق بشأن الإجراءات التي تسهم في الحد من تداعيات الجائحة على سوق الأوراق المالية، وأسفر الاجتماع عن نتائج مهمة لمعالجة الأوضاع المترتبة على الجائحة.
- إصدار تعميم بشأن منح بعض الاستثناءات من نظام شراء الشركات لأسهمها بغرض تسهيل قيام الشركات بشراء أسهمها.
- كما شملت الإجراءات كذلك إصدار قرار استثناء الشركات المساهمة لمد مهلة انعقاد الجمعيات إلى 30 يونيو 2020 بهدف تلافي أية مخاطر قد تترتب على تأخر انعقاد اجتماعات الجمعيات العمومية التي كان مقرراً أن تنتهي المهلة القانونية لعقدتها في 30 أبريل 2020.
- وتضمنت الإجراءات كذلك التطبيق الإلزامي للتصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية بدلاً من الحضور الشخصي للمساهمين، وذلك استجابة لتوجهات الحكومة الرشيدة بمنع التجمعات في هذه الفترة، وتم تفعيل التصويت الإلكتروني للجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة والذي حقق نجاحاً لافتاً.
- وفي هذا السياق طبقت الهيئة سياسة التفتيش عن بعد على الشركات من خلال نظام الاتصال المرئي Teams MS عوضاً عن الزيارات الفعلية للشركات.
- وقامت الهيئة بالتعميم على الشركات المرخصة بشأن تمديد فترة الإفصاح عن التقارير المالية السنوية عن سنة 2019، كذلك تم التعميم على الشركات المرخصة بشأن تأجيل الإفصاح عن البيانات المرحلية المنتهية في 31 مارس 2020.
- وفضلاً عن ذلك نشرت الهيئة وأرسلت تعميماً لكافة المتعاملين بالالتزام باستخدام الخدمات الذكية والإلكترونية التي توفرها الهيئة عبر موقعها الإلكتروني www.sca.gov.ae ومن خلال الأجهزة الذكية، بدلاً من الحضور الشخصي لمراكز خدمة العملاء في الهيئة.
- تفعيل تنظيم الاجتماعات مع الشركات المدرجة والمرخصة من خلال التطبيقات الإلكترونية المختلفة مثل Microsoft Team و Zoom.
- وفي إطار الإجراءات الخارجية الأخرى التي اتخذتها الهيئة

(ب) القرارات التشريعية التي جرى تعديلها:

- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (25/ر.م) لسنة 2020م الخاص بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11/ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (29/ر.م) لسنة 2020م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (20/ر.م) لسنة 2018 بشأن طرح وإصدار الأوراق المالية الإسلامية.
- قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (36/ر.م) لسنة 2019 بشأن نشاط عضو التقاص العام.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (27/ر.م) لسنة 2020م الخاص بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (04/ر.م) لسنة 2020م بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (157/ر) لسنة 2005 في شأن النظام الخاص بإدراج وتداول السلع وعقود السلع.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (9) لسنة 2020م الخاص بتعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (37/ر.م) لسنة 2019 بشأن تعريف المستثمر المؤهل.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (8) لسنة 2020م بشأن تعديل مقدار تحرك سعر السهم انخفاضاً.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (24/ر.م) لسنة 2020م بشأن تعديل بعض الرسوم المستحقة للهيئة.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (26/ر.م) لسنة 2020م الخاص بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن الرسوم الفنية المستحقة للهيئة.

(ج) التشريعات المعتمدة من للهيئة للأسواق المالية:

- البيع المغطى على المكشوف.
- إصدار ثاني من إقراض واقتراض الأوراق المالية (تعديلات).
- تعديلات لائحة المخالفات.
- ضوابط التداول قصير الأمد.
- تعديل - إصدار ثاني - ضوابط تداول المشتقات
- لائحة جزاءات سوق دبي المالي.

ثانياً- الصعيد الرقابي:

قامت الهيئة بأداء الدور الرقابي المنوط بها تجاه الشركات المرخصة والمدرجة والتعاملات التي تجري في السوق المالي بكفاءة عالية وذلك على النحو التالي:

- إجراء عمليات التفتيش الدوري والمفاجيء عن بُعد في ظل أزمة فيروس كوفيد 19، وتنفيذ خطة التفتيش السنوي بنسبة فعالية 100% بالاستعانة بالأنظمة والتطبيقات الإلكترونية المتوفرة لدى الهيئة.
- إنجاز عمليات التدقيق على التقارير الدورية الشهرية الواردة من الشركات المرخصة من الهيئة بنسبة 100% وفقاً لخطة الهيئة والمنهجية المتبعة.
- استحداث قسم جديد بإدارة الرقابة والالتزام بالهيئة يختص بمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم وضع المنهجيات الخاصة بالقسم الجديد من تقييم للمخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- رصد عدد (373) حالة من حالات أوجه القصور لدى الشركات الواقعة ضمن نطاق التفتيش وإخطارها بها، وتصويب عدد (302) ملاحظة منها.
- ارتفاع التزام الشركات المدرجة بالتصويب لأوجه القصور للنتائج والمخاطر التي أسفر عنها التفتيش الدوري على الشركات بنسبة تتعدى 85% تقريباً.
- تطوير دليل سياسات وإجراءات عمل إدارة الرقابة والالتزام بما يتناسب ورؤية ورسالة الإدارة للمساهمة في حماية المتعاملين.
- رصد المخاطر والأخطاء الشائعة من واقع عمليات التفتيش الدوري للشركات المرخصة والمدرجة، وإخطار الشركات بها بهدف رفع ثقافة الرقابة الذاتية بما يسهم في الحد من هذه الممارسات وخفضها.
- اتخاذ إجراءات جزائية بحق المخالفين سواء تعلقت بالشركات المدرجة أو المرخصة أو المتعاملين أو المواقع الإلكترونية ووسائل الاتصال الجماهيري التي ثبت ارتكابها ممارسات غير مشروعة من شأنها الإضرار بمصلحة المستثمرين والتأثير على سمعة الاقتصاد الوطني للدولة، ويمكن أن نفصل ذلك على النحو التالي:
- إلغاء ترخيص عدد (3) شركات مرخصة بسبب مخالفة قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.



- إيقاف عدد (3) شركات وساطة مالية عن العمل بشكل مؤقت.
- إيقاف عدد (1) شركة وساطة سلع عن العمل بشكل مؤقت.
- فرض عدد (41) غرامة مالية متفاوتة بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
- توجيه عدد (76) إنذاراً بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
- توجيه عدد (30) تنبيه بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
- إحالة عدد (20) مخالفة للنيابات العامة المختصة في الدولة بهدف تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي هذه المخالفات.
- إحالة عدد (2) مخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية إلى لجنة نظر طلبات التصالح.
- أما على صعيد الفصل في المنازعات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية؛ فقد تم مايلي:
- تلقي عدد (12) شكوى رسمية والفصل فيها وفقاً لنظام الشكاوى.
- تلقي وإنجاز عدد (67) طلباً في مختلف الموضوعات المرتبطة بحماية حقوق المستثمرين.
- وكان قسم الرقابة على التداول قد قام بإحالة 41 حالة تلاعب إلى إدارة التنفيذ، وذلك بارتفاع مقداره 64% عن حصيلة العام السابق، تفصيلها كما يلي:
- 29 حالة عن تداولات المطلعين insider trading مقارنة بـ 14 حالة في عام 2019 وبارتفاع 107%.
- 12 حالة تلاعبات السوق market manipulation مقارنة بـ 10 حالات في عام 2019 وبارتفاع 20%.
- كذلك أعد قسم حوكمة الشركات بالهيئة 7 مذكرات بخصوص شركات مدرجة لإدارة التنفيذ لاتخاذ الإجراء المناسب حيال الوقائع التي تضمنتها.

ثالثاً- الصعيد التنظيمي:

- إنجاز مشروع التحول الالكتروني الكامل لخدمات الترخيص، ليكون بديلاً عن استقبال ومعالجة طلبات ترخيص الأنشطة بالطريقة التقليدية.
- استحداث نشاطي الإيداع المركزي والتقاص المركزي للأوراق المالية، وذلك تماشياً مع متطلبات «أيوسكو» واتباعاً لأفضل الممارسات العالمية بالتحول من النموذج الرأسي إلى النموذج الأفقي في تنظيم مؤسسات السوق، وتم ترخيص نشاط التقاص المركزي لسوق دبي المالي تحت شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة، وجاري ترخيص نشاط الإيداع المركزي لسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- المشاركة في مشروع إعادة الهيكلة الجذرية للتراخيص التي تصدرها الهيئة لتتحول من نموذج تراخيص منفردة للأنشطة إلى تراخيص على شكل فئات يندرج تحت كل فئة منها أنشطة محددة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية المعمول بها، ويتوقع وفق المخطط الزمني للمشروع أن يتم تطبيق هذه الهيكلة خلال الربع الأول من العام 2021.

- المنعقدة خلال العام 2020 نحو (41.1) مليار درهم، بينما بلغت إجمالي قيمة توزيعات المنحة ما يقارب (313) مليون درهم.
- إعداد صفحة إلكترونية لتلقي الاستفسارات الخاصة بدليل الحوكمة والإجابة عليها على موقع الهيئة.
- وفرت إدارة الإشراف على السوق بالهيئة حزمة من الخدمات الخاصة بالشركات المساهمة العامة من أهمها :
 - دراسة طلبات تعديل أنظمة أساسية بلغ عددها 70 طلباً للشركات المساهمة العامة.
 - اعتماد النظام الأساسي - صورة طبق الأصل - لـ 30 طلباً تلقتها الهيئة من الشركات المدرجة.
 - اعتماد نماذج إفصاح موحدة للشركات المدرجة في أسواق الدولة المالية بهدف توحيد الإفصاحات الصادرة عن الشركات المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية وتعزيز تنافسية الأسواق المالية، وقد تم نشر هذه النماذج على المواقع الإلكترونية للسوقين، علماً بأن النماذج المعتمدة بلغ عددها (22) نموذجاً.
- بلغت نسبة التزام الشركات المساهمة المدرجة بالإفصاح عن القوائم والبيانات المالية المدققة عن السنة 2019 (97%).
- الإشراف على إطلاق شاشة التداول الثانية التي تضم الشركات المدرجة التي لا تتوافر فيها شروط إدراج الشركات من الفئة الأولى، والتي تضم كذلك الشركات المتعثرة والشركات المعلق أسهمها عن التداول لفترة تزيد عن 6 أشهر، وذلك تطبيقاً لما تضمنه قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13/ر.م.) لسنة 2020 بشأن إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة.

- ترخيص شركتين لنشاط إدارة الاستثمار.
- ترخيص شركة واحدة لنشاط شركة الإدارة- تأسيس وإدارة صناديق الاستثمار.
- المشاركة في إصدار معايير للمناسبة والملائمة ليطم تطبيقها من قبل الشركات المرخصة عند تقديم توصية للعميل أو تنفيذ أوامر له على منتجات معقدة وذلك تجنباً لقيام العميل بالاستثمار في مجالات لا تتناسب مع المستوى المناسب للمخاطر الذي يمكن أن يتقبلها.
- قامت 89 شركة بإصدار تقرير الحوكمة للعام 2019 وبنسبة إفصاح بلغت 98.88%.
- بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام (145) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية، منها (135) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة، و(10) جمعيات عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية غير المدرجة، وقد شارك ممثلون عن الهيئة بكافة الجمعيات التي عُقدت سواء بالحضور الشخصي أو الحضور عن بعد.
- تنظيم حضور اجتماعات الجمعيات العمومية عن بعد، للمرة الأولى في الأسواق المالية بالدولة، وذلك من خلال توفير العديد من الحلول التي أتاحت للمساهمين الحضور الإلكتروني والتصويت على القرارات عن بعد. ومن أبرز نتائج هذا الإجراء ما يلي:
- تمكين الشركات من عقد اجتماعات الجمعيات العمومية وفق متطلبات القانون في ظل الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية فيما يخص منع التجمعات.
- توفير النفقات المتعلقة بحجز القاعات على الشركات المساهمة العامة.
- توفير الوقت والنفقات على المساهمين من أجل الحضور لمقر الاجتماع.
- زيادة نصاب الحضور في الاجتماعات وتمكين صغار المساهمين من الحضور.
- حققت الهيئة أسبقية بين مثيلاتها من الجهات الرقابية على المستوى الإقليمي فيما يخص تطبيق إلزامية الحضور وتنظيم الاجتماعات إلكترونياً.
- بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات المساهمة العامة نحو (41.5) مليار درهم؛ حيث بلغت إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي أقرتها الجمعيات العمومية

عزيزي المستثمر..

مناقشة مجلس الإدارة في أداء الشركة المساهمة العامة وخططها للفترة القادمة حق من حقوقك في الجمعية العمومية للشركة؛ فاحرص دائماً على:

- 1 المشاركة الفعالة
- 2 الإدلاء بصوتك على جميع القرارات بما يتماشى مع مصلحة الشركة ومصلحتك كمساهم.

المساهمة العامة-، والمتخصصين من موظفي الشركات المرخصة من قبل الهيئة، والمتخصصين في أسواق المال، وطلبة الجامعات والجمهور العام تناولت موضوعات حوكمة الشركات والتكنولوجيا المالية والتخطيط المالي ومكافحة جرائم غسل الأموال و تمويل الارهاب.

تنظيم فعالية قرع الجرس لانطلاق فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2020، وذلك للمرة الأولى إلكترونياً بمشاركة الهيئة والأسواق المالية والجهات الرقابية بالدولة، وبث الفعالية في نفس التوقيت على جميع قنوات التواصل الاجتماعي.

تحقيق زيادة في نسبة المستخدمين على منصة تويتر قدرها 7,1% أكثر عن النسبة المئوية المستهدفة، وكذلك على منصتي "إنستجرام" و"فيسبوك" بزيادة بلغت 11,6% عن المستهدف.

تنظيم أول فعالية مشتركة بين الهيئة والأسواق المالية والهيئات الرقابية الأخرى بالدولة ضمن فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2020".

إصدار التقرير السنوي للهيئة 2019، باللغتين العربية والإنجليزية ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة.

إصدار عدد من مجلة «أوراق مالية» التي تصدرها الهيئة كنسخة رقمية ونشرها على موقع الهيئة وإرسالها على الإيميل للشركاء الاستراتيجيين للهيئة.

إصدار مجموعة من الأدلة من بينها مشروع كتيب الترخيص والوثيقة التعريفية المرافقة له، والفلسفة التنظيمية للهيئة، وتقرير الحوكمة الرشيدة 2019، ودليل إعداد السياسات والتشريعات، ودليل استراتيجية الاتصال الحكومي، ودليل استراتيجية الشؤون المالية، ودليل استراتيجية الموارد البشرية، ودليل استراتيجية تقنية المعلومات، ودليل استراتيجية قسم سعادة الموظفين 2020، ودليل استراتيجية مكافحة غسل الأموال، ودليل التطوع، ودليل منهجية إدارة التغيير، وكتيب نظام الحوكمة الجديد.

قام مركز التدريب والاختبارات المهنية بالهيئة بتحديث مادة القوانين والأنظمة المالية في دولة الامارات العربية المتحدة - باللغة الانجليزية بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI.

تدريب أكثر من 701 مشاركاً في 21 ورشة تدريبية تم عقدها بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

تشكيل «لجنة متابعة إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة» والتي تختص بمتابعة مدى التزام الشركات المتعثرة باستيفاء متطلبات الإدراج والإفصاح ومتابعة الإجراءات التصويبية المطلوبة على هذه الشركات لتصحيح أو تعديل أو معالجة أوضاعها.

المتابعة مع الشركات بخصوص تنفيذ القرار الصادر عن المجلس الوزاري للتنمية الموقر رقم (16/8 ت) لسنة 2020 - الجلسة رقم 8، بشأن الأرباح النقدية غير المستلمة من جانب مساهمي الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق رأس المال بالدولة، والمحتفظ بها لدى الشركات قبل تاريخ 01 مارس 2015.

قامت الهيئة بترخيص شركة دبي لمقاصة السلع، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبورصة دبي للذهب والسلع، كشركة تقاص مركزي معتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يتيح الفرصة لتوفير خدمات المقاصة وإدارة المخاطر للبورصات ومزودي البنية التحتية للأسواق المالية.

تم ترخيص عدد 3 شركات وساطة في سوق السلع.

رابعاً- البحوث والتوعية والتدريب:

إعداد حوالي 50 دراسة بشأن أفضل الممارسات العالمية التي تتعلق بإصدار أو تعديل أنظمة الهيئة.

إعداد تقارير اقتصادية ومالية منها على سبيل المثال: تقرير المخاطر الفنية لعام 2019، التقرير السنوي عن أداء الأسواق المالية لعام 2019، تقرير عن أثر أزمة كورونا على الاقتصاد والأسواق المالية والإجراءات التي اتخذتها الهيئة، بالإضافة إلى تقرير التحليل المالي لأداء شركات الوساطة لعام 2020 بهدف الوقوف على الموقف المالي لها.

إعداد تصور متكامل وخطة عمل لتقييم أداء الهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال من قبل الشركات المرخصة.

إنجاز استبيان ثقة المستثمرين وتفرغ البيانات وتحليلها واستخراج النتائج ووضع خطة لوضع المخرجات التي أسفرت عنها الدراسة موضع التطبيق.

ضمن برنامج التوعية والشمول المالي تم عقد 9 ندوات لأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة بالأسواق المالية -تم تخصيص 4 منها لشرح التحديثات التي طرأت على منظومة الحوكمة حسب دليل حوكمة الشركات

الاجتماع الـ(20) للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 29 يونيو 2020 عبر تقنيات التواصل الإلكتروني.

الاجتماع الرابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2020 عبر تقنيات التواصل الإلكتروني. الاجتماع الحادي والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 9 سبتمبر 2020 عبر تقنيات التواصل الإلكتروني.

الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 10 سبتمبر 2020 عبر تقنيات التواصل الإلكتروني.

اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة "أيوسكو" بتاريخ 30 سبتمبر 2020 عبر تقنيات التواصل الإلكتروني.

اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بتاريخ 7 أكتوبر 2020.

كما شاركت الهيئة في لجان وفرق عمل خارجية عديدة من بينها فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بدول مجلس التعاون، وفريق مبادرة دبي 10X لإطلاق سوق المناطق الحرة المالية، ولجنة رأس المال المخاطر، ولجنة نقل الصلاحيات التشغيلية والتنفيذية من الهيئة إلى الأسواق المالية، ومشروع نقل تنظيم الإدراج إلى الأسواق، ولجنة تحديد العقود المالية المؤهلة، وغيرها من الاجتماعات واللجان الأخرى.

سادساً- الخدمات المؤسسية والمساندة:

نجحت الهيئة في أن تكون أول جهة اتحادية في الدولة تحصل من شركة لويديز على مواصفتي أيزو:

1. إدارة المعرفة Knowledge Management ISO 30401:2018
2. المشتريات المستدامة Sustainable Procurement ISO 20400:2017

كذلك كانت الهيئة أول هيئة اتحادية في الدولة تحصل على مواصفتي أيزو:

1. إدارة الابتكار Innovation Management ISO 56002:2019
2. إدارة المخاطر Risk Management ISO 31000:2018

- إجراء أكثر من 1500 اختبار خلال عام 2020 رغم توقف أنشطة مركز الاختبارات لأكثر من ثلاثة شهور بسبب ظروف الجائحة.
- ارتفعت معدلات النجاح في اختبار "مقدمة في الأوراق المالية" واختبار "المخاطر التشغيلية" بنسبة 80% و 60% على التوالي في عام 2020 مقارنة ب 73% و 44% في عام 2019.
- تقديم الخدمات المجتمعية لفئة الطلاب المواطنين غير العاملين في قطاع الأوراق المالية وتدريب أكثر من 37 طالباً في كليات التقنية العليا.
- ساهم مركز التدريب والاختبارات المهنية في تأسيس لجنة مقابلة واختبار المتقدمين للقيد بجدول خبراء الأوراق المالية بوزارة العدل.
- نتيجة لسياسة برنامج التعليم المهني المستمر التي اعتمدها مجلس أمناء مركز التدريب ومجلس إدارة الهيئة.. ومع إطلاق برنامج الورش التدريبية التي نفذها المركز بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية نجح مركز التدريب في تحقيق ارتفاع لافت في إيراداته.

خامساً- العلاقات الدولية:

وقعت الهيئة مذكرات تفاهم واتفاقيات مع الجهات التالية:

- مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية برأس الخيمة.
- مذكرة تفاهم مع "أوروبا فيفتي للاستشارات وتطوير المشاريع" تهدف لرفع مشاركة المرأة في مجالس إدارات الشركات المساهمة في الأسواق المالية بما يتيح تحقيق الأهداف الموضوعية للمؤشرات الوطنية لدولة الإمارات.
- الاتفاقية الإدارية الخاصة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" تتعلق بتنظيم تبادل البيانات مع دول الاتحاد الأوروبي.
- توقيع اتفاقية تعاون مع الأكاديمية المالية بالمملكة العربية السعودية.
- كما شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات على النحو التالي:
- اجتماع مجلس إدارة "أيوسكو" خلال الفترة من 26-29 فبراير 2020، مدريد.

استكمال نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم SRO الذي تبنته الهيئة منذ عام 2016 ويتم بمقتضاه نقل كافة الاختصاصات التشغيلية والتنفيذية للأسواق، وبحيث تصبح الهيئة مسؤولة عن تنظيم الأسواق والصناعة والرقابة والإشراف عليها. اعتماد النظام الجديد للترخيص في صورة مصفوفة للأنشطة في مجموعات؛ بما يمكن من ممارسة عدة أنشطة متصلة بترخيص واحد، ويساعد في إيجاد مؤسسات مرخصة متكاملة الخدمات Full-fledge.

إصدار كتيب أنظمة الهيئة Rulebook الذي يضم أنظمة الهيئة وقراراتها في ملف واحد وفق أفضل الممارسات العالمية وتطورات أسواق رأس المال.

اعتماد مجموعة من القواعد التشغيلية للأسواق وعلى رأسها قواعد الإدراج المجمعة، بما يساعد في تطوير منظومة الاستثمار بالدولة.

التنسيق مع الجهات المعنية مثل وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية لتسهيل وأتمتة إجراءات طرح وإصدار الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs.

استكمال المنظومة التشريعية من خلال إصدار أنظمة جديدة مثل نظام الصكوك الإسلامية الجديد والمطور بما يتناسب مع تطور التمويل الإسلامي ويستوعب مطالب الصناعة لتنشيط سوق الصكوك.

إصدار تعديلات على نظام صناديق الاستثمار استجابة لمطالب الصناعة وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية.

تنفيذ مبادرة الأسواق المالية المستدامة بالتنسيق مع الأسواق والجهات المعنية والشركاء الاستراتيجيين.

الصياغة النهائية لخطة الخمسين للهيئة، بعدما تم العام 2020 تقديم العرض التوضيحي لمكتب رئاسة مجلس الوزراء بحضور ممثلين من الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة. كانت الهيئة قد قامت بدراسة التغيرات الحالية والمستحدثات في أسواق المال، ووضعت توقعات للتغيرات التي ستحدث في المستقبل في قطاع الأوراق المالية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي، وذلك بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وخبراء الأسواق المالية بالدولة، وتقوم الهيئة مع بداية العام 2012 بصياغة مجموعة المبادرات والمشروعات التي سيجري تنفيذها في خطتها التشغيلية خلال الأعوام القادمة، بهدف تطوير قطاع الأوراق المالية ومسايرته لأحدث التطورات.

- كما حصلت الهيئة على مواصفة أيزو نظام الصحة والسلامة المهنية Occupational health and safety management system ISO 45001: 2018
- الانتهاء من إجراءات الربط الإلكتروني الكامل مع الأسواق المالية، الأمر الذي يسهل إجراءات مطابقة الإيرادات المتحصلة من الأسواق المالية.
- تكريم هيئة الأوراق المالية والسلع تكريماً خاصاً لجهودها في مجال التوطين، وقد كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) الهيئة، وذلك خلال حفل تكريم الفائزين بالدورة الثانية في جائزة الإمارات للتوطين (التي تعد بمثابة منصة وطنية تنافسية تحفز أبناء ورجالات الوطن وقطاعاته الاقتصادية المختلفة، وتشجعهم على بذل المزيد من الجهود والتفاعل مع خطط وبرامج التوطين)، وذلك بحضور سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، ومعالي ناصر بن ثاني الهاجري وزير الموارد البشرية والتوطين.
- تنفيذ عروض تقديمية للموظفين بشأن المنهجيات الجديدة؛ من حيث مستجدات برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، والمشتريات المستدامة، والصحة والسلامة، ومنهجية التغيير واستمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر المؤسسية.
- النجاح في المحافظة على روح فريق العمل والسعادة الوظيفية لدى موظفي الهيئة وذلك بإنشاء محطات تواصل للموظفين في برنامج مايكروسوفت تيمز وإقامة الفعاليات عليها.
- تجاوز مستهدفات التدريب للعام 2021 بشكل إبداعي حيث قامت الهيئة بتفعيل التدريب الإلكتروني للموظفين خلال فترة الجائحة وحقت نسبة 99% من النسبة المستهدفة.
- تدريب الموظفين باستخدام آلية التدريب عن بعد خلال فترة الجائحة.
- تحقيق ارتفاع ملحوظ في معدل الساعات التدريبية للموظفين بالأساليب غير التقليدية وتحقيق معدل 48 ساعة تدريبية لكل موظف مقارنةً بالمستهدف (42 ساعة تدريبية).

الخطط المستقبلية للهيئة للعام 2021:

حوكمة الشركات

في إطار سعي هيئة الأوراق المالية والسلع لتطوير النظام الإشرافي والرقابي ليضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية للارتقاء بقطاع الأوراق المالية في الدولة وتنظيمه، صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة ليحل محل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016م بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة. ويعد القرار الجديد- الذي يتناول معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات- نظاماً متكاملًا تم فيه تحديد مسؤوليات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وإدارتها التنفيذية بشكل أكثر وضوحاً مع ضمان تحقيق قدر كافٍ من الشفافية والحيادية في سوق رأس المال.

ويمثل القرار نقلة نوعية في تطوير منظومة حوكمة الشركات المساهمة العامة؛ حيث يرسم إطار عمل قانوني ونظامي واضح وفعال لتنظيم شؤون تلك الشركات بما يضمن حقوق جميع أصحاب المصالح فيها فضلاً عن أنه يسهم في تعزيز الدور الرقابي للهيئة.

ويوفر قرار دليل حوكمة الشركات الإطار اللازم لتنظيم شؤون الشركة، ويستند في مواده إلى أحكام القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية.

ويتضمن النظام معايير أساسية كالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات مع التركيز على حوكمة مجالس إدارات الشركات ESG، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وتقييمه وكذلك الأدوات التي ستتاح له، وأيضاً التركيز على الرقابة الداخلية وإبراز دور المدقق الداخلي. كما يشتمل النظام كذلك على منظومة آليات لحماية المساهمين وخاصة الأقليات، من بينها تعيين ممثل عن مساهمي الأقلية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية، ويضع آليات التصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية.

ويركز دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة على تطبيق المواد الواردة به؛ حيث يُتوقع من جميع الشركات المساهمة العامة الامتثال للنظام. وتشرف الهيئة على تطبيق الدليل باعتبارها الجهة المنظمة للسوق المالي والشركات المدرجة به. وتتكون الأركان الرئيسية لحوكمة الشركات من المساءلة والإنصاف والإفصاح والشفافية والمسؤولية.

وقد خُصّص الفصل الأول من النظام للأحكام التمهيدية، وخُصّص الفصل الثاني لمجلس الإدارة، وتناول الفصل الثالث «إدارة تعارض المصالح»، كما أُفرد الفصل الرابع للجمعيات العمومية، وركز الفصل الخامس على حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح، فيما ركز الفصل السادس على «لجان مجلس الإدارة»، وتعرض الفصل السابع لإدارة المخاطر والامتثال والتدقيق، أما الفصل الثامن فقد خُصّص لإفصاحات الحوكمة، في حين تناول الفصل التاسع والأخير أحكاماً عامة.

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية الخاضعة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي مقسمة وفقاً للقطاعات الاقتصادية:

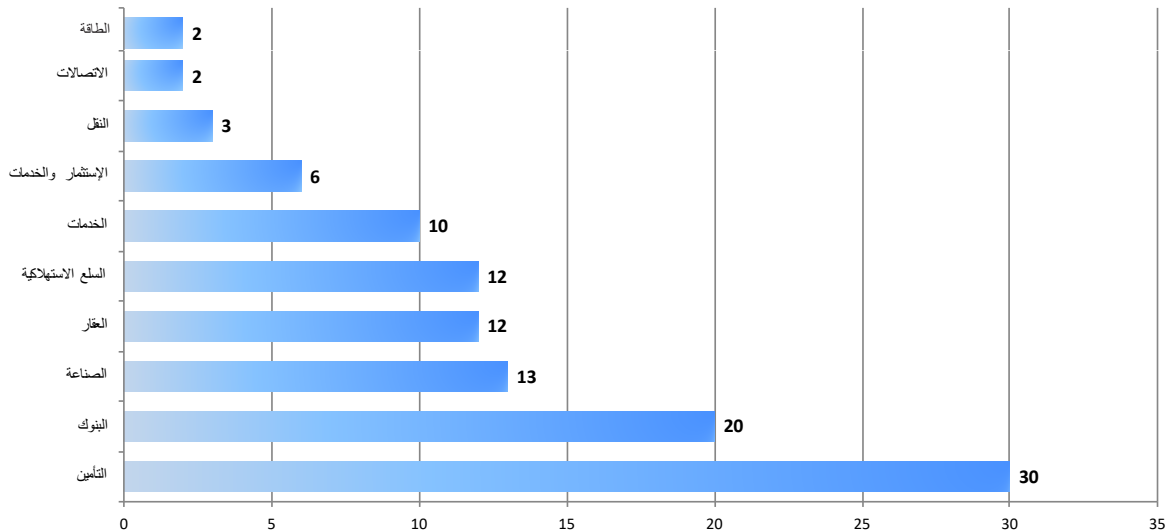
يبلغ عدد الشركات الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (110) شركة مساهمة عامة محلية مدرجة أوراقها المالية في السوق المالي وذلك بعد استثناء الشركات الأجنبية فقط، علماً بأن البنوك والمصارف وشركات التمويل وشركات الاستثمار المالية وشركات الصرافة وشركات الوساطة النقدية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي بناء على القرار الجديد أصبحت خاضعة لمتطلبات دليل الحوكمة، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

القطاع	الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م
التأمين	30
البنوك	20
الاستثمار والخدمات المالية	6
الاتصالات	2
العقار	12
الصناعة	13
الخدمات	10
السلع الاستهلاكية	12
الطاقة	2
النقل	3
المجموع	110

الرسم البياني رقم (1)

الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م



عدد الشركات التي قامت بتزويد الهيئة بتقرير الحوكمة للعام 2019:

قامت الهيئة بصفتها الجهة الرقابية الوحيدة في الدولة المسؤولة عن متابعة تطبيق الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة لدى أسواق الدولة لقرار الحوكمة بالتعميم على تلك الشركات بضرورة إعداد تقرير الحوكمة للعام 2019 حسب النموذج الذي اعتمدته الهيئة في هذا الشأن وإتاحته لجميع المساهمين قبل موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة بوقت كاف.

قبل صدور دليل حوكمة الشركات الجديد ومع بداية العام 2020 .. بلغ عدد الشركات الملزمة بتطبيق قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة (90) شركة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، علماً بأن القرار قد استثنى كافة البنوك والمصارف والشركات المرخصة من المصرف المركزي وكذلك الشركات الأجنبية من تطبيق أحكام هذا القرار.

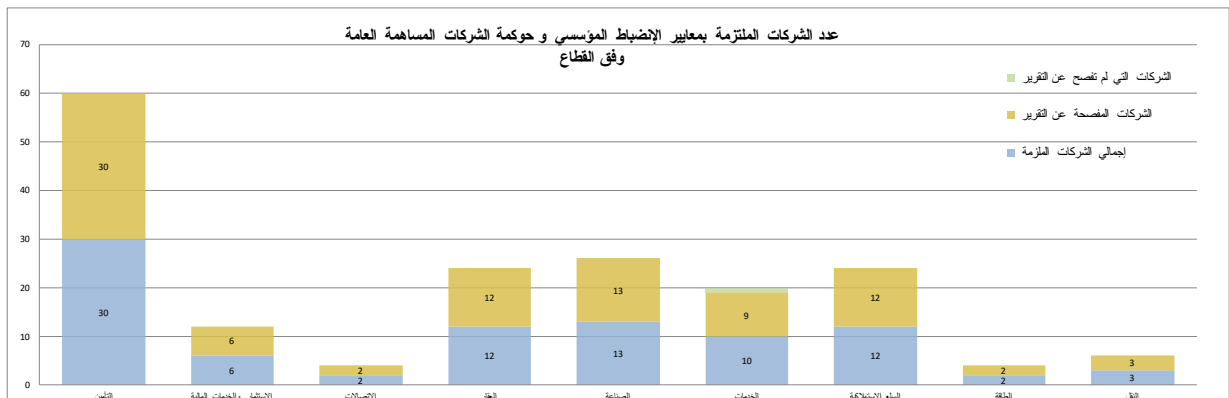
وقد قامت 89 شركة بإصدار تقرير الحوكمة للعام 2019 ونسبة إفصاح بلغت 98.88% كما يتضح من الجدول أدناه.

الجدول رقم (2)

الشركات التي لم تفصح عن التقرير	الشركات المفصحة عن التقرير	الشركات الملزمة بالإفصاح عن تقرير الحوكمة للعام 2019	القطاع
0	30	30	التأمين
0	6	6	الاستثمار والخدمات المالية
0	2	2	الاتصالات
0	12	12	العقار
0	13	13	الصناعة
1	9	10	الخدمات
0	12	12	السلع الاستهلاكية
0	2	2	الطاقة
0	3	3	النقل
1	89	90	المجموع
1.12%	98.88%	100%	النسبة المئوية

الرسم البياني رقم (2)

عدد الشركات الملتزمة بمعايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة وفق القطاع



البيانات المالية

إفصاح الشركات المساهمة العامة عن البيانات المالية السنوية للعام 2019 والبيانات المالية المرحلية للعام 2020 :

انطلاقاً من قاعدة إلزامية جميع الشركات المقيدة لدى الهيئة والمدرجة في الأسواق بتزويد الهيئة بتقارير مالية سنوية وربع سنوية وذلك بموجب المادة (36/7) من النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، التزمت الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن البيانات المالية السنوية للعام 2019، وكذلك البيانات الربعية للعام 2020، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

نوع الإفصاح	نسبة الإفصاح المحلية	نسبة الإفصاح الاجمالية
البيانات المالية السنوية لعام 2019	96.4%	96.1%
البيانات المالية للربع الثاني لعام 2020	95.5%	93.8%
البيانات المالية للربع الثالث لعام 2020	96.4%	94.5%

نظراً للظروف الخاصة بفيروس كورونا، قامت الهيئة بإصدار تعميم رقم (ش.س/خ/127/2020) مؤرخ في 2 إبريل 2020 بشأن قرارات الهيئة حول مهلة الإفصاح عن البيانات المالية السنوية 2019 والبيانات المالية المرحلية للربع الأول 2020، بحيث تم السماح للشركات المدرجة أن تؤجل «بشكل اختياري» الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للربع الأول 2020 وأن تفصح عنها بصورة مستقلة مع الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للربع الثاني 2020 وذلك خلال مهلة أقصاها تاريخ 14 أغسطس 2020 وهو آخر موعد للإفصاح عن بيانات الربع الثاني 2020. كما وتم السماح للشركات المدرجة أن تكتفي بالإفصاح عن البيانات والقوائم المالية المراجعة عن فترة النصف الأول من السنة 2020 والتي تنتهي في 30 يونيو 2020 وذلك خلال مهلة أقصاها تاريخ 14 أغسطس 2020. علماً بأن الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية المراجعة للنصف الأول من السنة 2020 إلزامي على الشركات المدرجة. وعليه تم الاكتفاء بنتائج الإفصاح عن البيانات المالية للربع الثاني (النصف سنوية) كونها تتضمن البيانات المالية للربع الأول 2020.

الجمعيات العمومية

الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة المنعقدة خلال العام 2020

تعتبر الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي لتلك الشركات، ولهذا أفرد لها القانون أحكاماً خاصة بها ومنحها الحق وحدها في اتخاذ القرارات الهامة.

وتمثل الجمعيات العمومية للقاء السنوي الذي يجمع بين كل من مساهمي الشركات ومجالس إداراتها ومدققي حساباتها وذلك للنظر في نشاط هذه الشركات ومركزها المالي عن كل عام ومناقشة ميزانياتها العمومية وانتخاب أعضاء مجالس إدارتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي الوعي بين المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم في الجمعيات العمومية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مناقشتهم مع أعضاء مجالس الإدارات أثناء انعقاد هذه الجمعيات؛ الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعديل القرارات الصادرة عن الجمعيات بما يتفق مع ما يراه المساهمون ويحقق مصالحهم.

ولعل من أبرز الأمور التي ساهمت في تعزيز هذا الدور للمساهمين دعم الهيئة وتطبيقها لنظام التصويت السري التراكمي والذي ساعد في حماية حقوق الأقلية من المساهمين ومنحهم إمكانية الحصول على مقاعد في مجالس الإدارات.

لاحتواء تداعيات جائحة كورونا على أسواق المال بالدولة، تم إصدار تعميم بشأن منح بعض الاستثناءات من أحكام قانون الشركات، بتمديد فترة انعقاد الجمعيات العمومية السنوية لتنتهي في 30/6/2020 بدلاً من 30/4/2020 كما تضمنت الإجراءات كذلك التطبيق الإلزامي للحضور عن بعد والتصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية بدلاً من الحضور الشخصي للمساهمين، وذلك استجابة لتوجهات الحكومة الرشيدة بمنع التجمعات في هذه الفترة، وتم بالفعل تفعيل التصويت الإلكتروني للجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة والذي أثبت نجاحاً فائقاً.

ويستعرض التقرير التالي إحصائيات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة بأسواق الدولة خلال العام 2020.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020:

بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020 (145) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية، منها (135) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة، و(10) جمعيات عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية غير المدرجة.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020 مقسمة وفقاً لأماكن انعقادها:

تصدرت إمارة دبي عدد الجمعيات المنعقدة بإجمالي (61) جمعية، تليها إمارة أبوظبي التي احتلت المركز الثاني بإجمالي (50) ثم جاءت في المركز الثالث إمارة رأس الخيمة بإجمالي (13) جمعية، وفي المركز الرابع إمارة الشارقة بإجمالي (11) جمعية، وفي المركز الخامس إمارة الفجيرة بإجمالي (5) جمعيات، ومن ثم إمارة عجمان بواقع (3) جمعيات؛ فإمارة أم القيوين بواقع جمعيتين اثنتين.

** بيان إجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة خلال العام 2020:

بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات المساهمة العامة نحو (41.5) مليار درهم، حيث بلغت إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020 نحو (41.1) مليار درهم، بينما بلغت إجمالي قيمة توزيعات المنحة ما يقارب (313) مليون درهم، كما يتضح من الجدول أدناه:

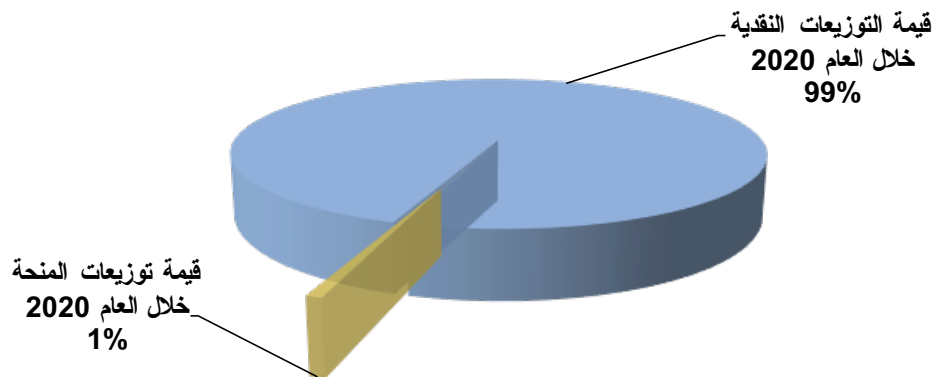
الجدول رقم (4)

(بالدرهم)

التوزيعات	
41,199,452,293.77	قيمة التوزيعات النقدية خلال العام 2020
313,009,388.00	قيمة توزيعات المنحة خلال العام 2020
41,512,461,681.77	الإجمالي

الرسم البياني رقم (3)

نسبة التوزيعات النقدية وتوزيعات المنحة خلال العام 2018



بيان إجمالي التوزيعات النقدية التي أقرت بالجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020

حسب التصنيف القطاعي:

بلغ إجمالي مجموع التوزيعات النقدية للشركات التي أقرت توزيع أرباح نقدية في الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2020 نحو (41.1) مليار درهم، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة التوزيعات النقدية بقيمة بلغت نحو (25.9) مليار درهم، يليه قطاع الاتصالات بقيمة توزيعات بلغت نحو (8.4) مليار درهم، ثم قطاع السلع الاستهلاكية بقيمة توزيعات بلغت نحو (2.5) مليار درهم، ثم قطاع العقار بقيمة توزيعات بلغت نحو (1.1) مليار درهم، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

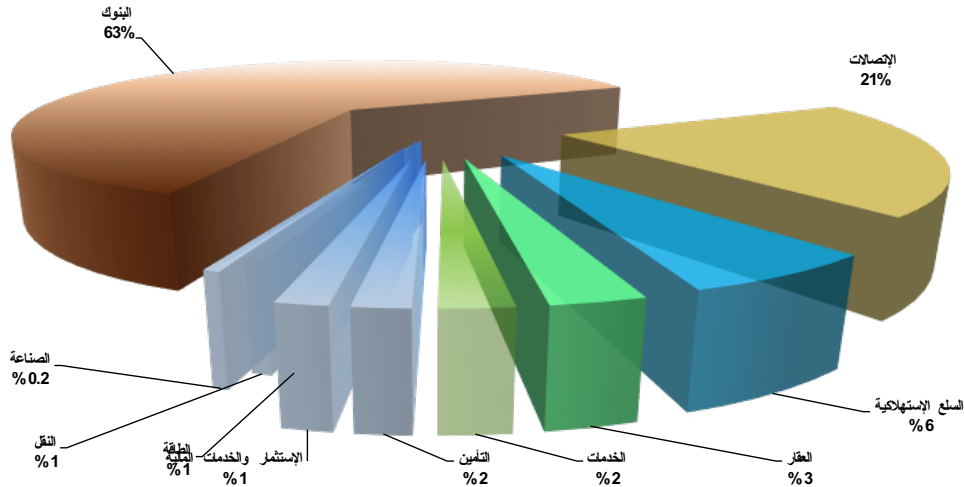
الجدول رقم (5)

(بالدرهم)

القطاع	نسبة التوزيعات النقدية	مقدار التوزيعات النقدية
البنوك	63.01%	25,960,921,661.00
الاتصالات	20.63%	8,498,591,240.00
السلع الاستهلاكية	6.17%	2,543,000,000.00
العقار	2.77%	1,140,081,292.22
الخدمات	2.10%	866,109,554.00
التأمين	1.65%	680,856,413.25
الاستثمار والخدمات المالية	1.52%	625,201,800.00
الطاقة	0.93%	384,725,000.00
النقل	0.69%	283,579,500.00
الصناعة	0.53%	216,385,833.30
الإجمالي	100%	41,199,452,293.77

الرسم البياني رقم (4)

مقدار التوزيعات النقدية



بيان بإجمالي توزيعات أسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة

خلال العام 2020 حسب التصنيف القطاعي:

بلغ إجمالي مجموع التوزيعات للشركات التي قامت بتوزيع أرباح من خلال أسهم المنحة للجمعيات المنعقدة خلال العام 2020 ما يقارب (313) مليون درهم، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة توزيعات أسهم المنحة بقيمة (211) مليون درهم، يليه قطاع الصناعة بقيمة توزيعات بلغت نحو (47) مليون درهم، ثم قطاع الخدمات بقيمة توزيعات بلغت نحو (37.4) مليون درهم، وأخيرا قطاع التأمين بقيمة توزيعات بلغت نحو (16.7) مليون درهم كما هو موضح في الجدول التالي:

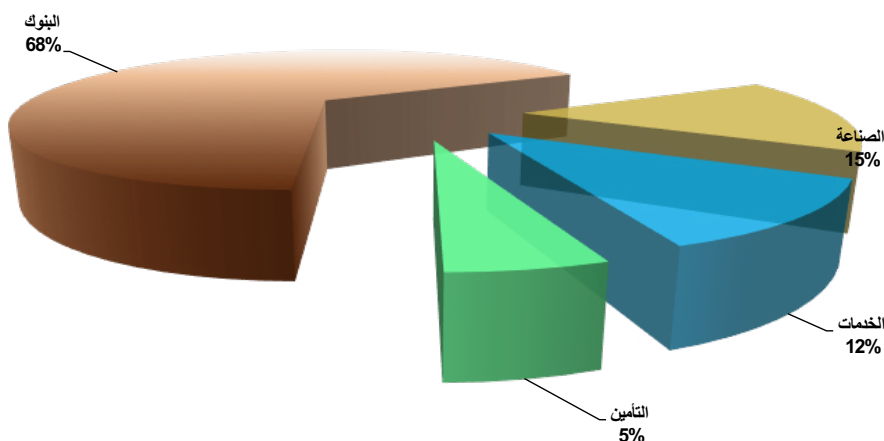
الجدول رقم (6)

(بالدرهم)

القطاع	نسبة توزيعات أسهم المنحة لإجمالي	مقدار توزيعات أسهم المنحة
البنوك	67.57%	211,493,152.00
الصناعة	15.12%	47,319,236.00
الخدمات	11.96%	37,422,000.00
التأمين	5.36%	16,775,000.00
الإجمالي	100%	313,009,388.00

الرسم البياني رقم (5)

مقدار توزيعات أسهم المنحة

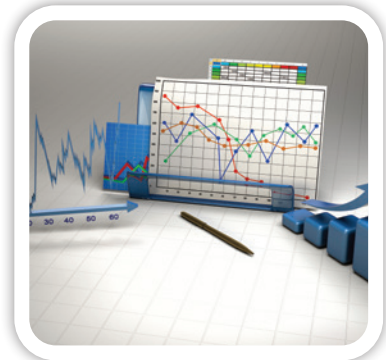


إحصائية مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية العام

بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع بتطبيق قرار قيد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار في سجل الهيئة وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 الذي أصدره معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري رئيس مجلس إدارة الهيئة بحيث لا يجوز لغير المقيدين بالسجل تدقيق الحسابات أو إعداد التقارير عن الحسابات الدورية أو السنوية أو القوائم المالية للشركات المساهمة العامة أو صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية 2020 عدد 10 شركات تدقيق.

الجدول رقم (7)

م	اسم مدقق الحسابات	الجنسية
1	شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة - فرع أجنبي	أجنبية
2	شركة رودل الشرق الأوسط.	محلية
3	شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية - فرع أجنبي	أجنبية
4	ديلويت أند توش الشرق الأوسط	أجنبية
5	كي بي ام جي لوار جلف ليمتد	أجنبية
6	برايس ووتر هاوس كوبرز - فرع أجنبي	أجنبية
7	ارنست ويونغ الشرق الأوسط- شركة وطنية	محلية
8	شركة مزارز محاسبون قانونيون - أعمال مدنية	محلية
9	شركة بي دي أو محاسبون قانونيون ومستشارون	أجنبية
10	كرو ماك - شركة أعمال مدنية*(هوروث ماك سابقا)	أجنبية



أبرز إنجازات الإصدار والتسجيل للعام 2020

قامت الهيئة خلال العام 2020 بتلقي العديد من طلبات إصدار الأوراق المالية وطلبات التسجيل؛ حيث تمت الموافقة على تسجيل 3 شركات حكومية، وزيادة رؤوس أموال عدد 5 شركة مساهمة عامة، وإدراج وتداول حقوق الاكتتاب لعدد 3 شركات مساهمة عامة، هذا فضلاً عن الموافقة على دعوة الجمعيات العمومية للنظر في إصدار سندات وصكوك لعدد 19 شركة مساهمة عامة، كما تمت الموافقة على إدراج عدد 11 سرائح سندات/ صكوك إدراجاً مشتركاً لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

كما تلقت الهيئة عدة طلبات من بورصة دبي للذهب والسلع تتعلق بعقود مدرجة بالبورصة منها طلب إدراج 6 عقود مستقبلية جديدة، وطلب تعديل مواصفات 7 عقود مدرجة، كما تمت دراسة عدد 23 طلباً وإخطاراً متنوعاً من بورصة الذهب والسلع.

وتلقت الهيئة طلبات تسجيل منتجات استثمارية مروجة، وتم إخطار المروجين المرخصين بضوابط الترويج ومتطلبات توفيق أوضاعهم. كما قامت الإدارة بتلقي العديد من طلبات الاندماج والاستحواذ وطلبات دخول الشريك الاستراتيجي، وهي قيد استيفاء المتطلبات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة خلال العام 2021.

أبرز إنجازات الهيئة المتعلقة بالإصدار والتسجيل:

- الضوابط الخاصة بإدراج الشركات المناطق الحرة.
- إجراء تحديث على الضوابط الخاصة بنظام طرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة.
- المسودة النهائية من نظام الأسهم الممتازة.
- تخفيض رسوم الهيئة المستحقة عن إدراج وتداول الصكوك والسندات لتنشيط الأسواق المالية بالدولة وزيادة جاذبيتها ودعم إصدار وتداول الصكوك والسندات.
- تطبيق ضوابط ومعايير مكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في كافة خدمات إدارة التسجيل والإصدار.



الجدول رقم (8)

عدد الطلبات	الطلبات التي تمت الموافقة عليها خلال العام 2020
3	الشركات الحكومية التي تم تسجيلها خلال العام : 1. شركة الخدمات البترولية "إسناد". 2. سوق أبوظبي للأوراق المالية. 3. إدج القابضة.
5	طلبات زيادة رؤوس أموال الشركات التي تمت الموافقة عليهم بخلاف اسهم المنحة : 1. بنك دبي الإسلامي. 2. شركة أبوظبي الوطنية للطاقة. 3. شركة تكافل الهلال. 4. شركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية. 5. شركة الخليج للصناعات الدوائية - جلفار.
9	طلبات تخفيض رؤوس أموال الشركات التي تمت الموافقة عليها: 1. الإتحاد للصرف الصحي. 2. المرفأ القابضة للطاقة. 3. الوثبة للصرف الصحي. 4. دار التمويل. 5. سويحان القابضة للطاقة. 6. شركة بوطينة للطاقة. 7. شركة أبوظبي للتوزيع. 8. شركة العين للتوزيع. 9. شركة أسمنت الخليج.
3	عدد طلبات الشركات التي قامت بإدراج وتداول حقوق الأولوية: 1. شركة تكافل الهلال. 2. شركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية. 3. شركة الخليج للصناعات الدوائية - جلفار.
19	الموافقة على إصدار السندات والصكوك للشركات المساهمة العامة: 1. بنك أبوظبي الأول (ش.م.ع). 2. بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع). 3. مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع). 4. بنك المشرق (ش.م.ع). 5. شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع). 6. بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع). 7. بنك دبي التجاري (ش.م.ع). 8. بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع). 9. مصرف عجمان (ش.م.ع). 10. البنك العربي المتحد (ش.م.ع). 11. بنك أبوظبي التجاري (ش.م.ع). 12. شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة (ش.م.ع). 13. بنك الشارقة (ش.م.ع). 14. شعاع كابيتال (ش.م.ع). 15. الشركة الوطنية للتبريد المركزي (ش.م.ع). 16. شركة الجرافات البحرية الوطنية (ش.م.ع). 17. شركة مجموعة أغذية (ش.م.ع). 18. حكومة دبي - سندات. 19. حكومة دبي - صكوك.

عدد الطلبات	الطلبات التي تمت الموافقة عليها خلال العام 2020
11	الموافقة على إدراج السندات والصكوك بأسواق المال المحلية 1. حكومة أبوظبي (عدد ستة إصدارات). 2. سندات حكومة دبي. 3. صكوك حكومة دبي. 4. سندات شركة إم دي جي أتش- جي إم تي إن بي (عدد ثلاث إصدارات).
6	الموافقة على إدراج عقود بورصة دبي للذهب والسلع: 1. PKRUSD Future Contract 2. Daily Gold Future Contract 3. INR Weekly Future Contract 4. (FX Rolling Futures Contract (3 contracts
6	الموافقة على تعديل مواصفات وشروط العقود المدرجة ببورصة الذهب والسلع 1. DGCX - Mini Gold Daily Futures Contract 2. SSF Listing and Trade Fees 3. Indian Rupee (INRI) Quanto Futures Contract 4. (India Gold Quanto Futures (DIG 5. INR Daily Settlement Price - Calculation Time 6. DGCX Trading Fees Contracts
4	عدد طلبات القيد المحلي والأجنبي: 1. شركة مخازن زي (شركة مساهمة خاصة). 2. شركة ايزي ليز (شركة مساهمة خاصة). 3. شركة سواعد القابضة (شركة مساهمة خاصة). 4. شركة بالمز الرياضية (شركة مساهمة خاصة).
3	عدد طلبات شطب القيد المحلي والأجنبي: 1. الشركة الوطنية للاستثمار. 2. المصرف الخليجي التجاري. 3. المجموعة العربية للتأمين.
6	عدد طلبات شراء الشركة لأسهمها: 1. الخليج الاستثمارية. 2. الرمز كوربوريشن. 3. أمانات القابضة. 4. أبوظبي الوطنية للتأمين. 5. دانة غاز. 6. اشراق للإستثمار.

ملخص إجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج خلال العام 2020

أولاً: بيان بالشركات التي تم تسجيلها خلال العام 2020

وافقت الهيئة على تسجيل 3 شركات مساهمة عامة حكومية بلغ إجمالي رؤوس أموالها 1.6 مليار درهم، ويعرض الجدول التالي قائمة هذه الشركات ورؤوس أموالها:

الجدول رقم (9)

رأس مال الشركة بالدرهم	إسم الشركة	
51,000,000	شركة الخدمات البترولية "إسناد"	1
500,000,000	سوق أبوظبي للأوراق المالية	2
500,000,000	إدج القابضة	3
1.051.000.000	الإجمالي	

ثانياً: بيان بالشركات التي تم قيدها خلال العام 2020

الشركات المساهمة العامة والخاصة

وافقت الهيئة على إدراج عدد 4 شركات مساهمة خاصة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث بلغ مجموع رؤوس أموال تلك الشركات 301.4 مليون درهم، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10)

الشركات المساهمة الخاصة المحلية المقيدة والمدرجة خلال العام 2020			
رأس المال بالدرهم	الإمارة	سوق الإدراج	اسم الشركة
100,000,000	أبوظبي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	شركة مخازن زي (شركة مساهمة خاصة)
300,000	أبوظبي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	شركة ايزي ليز (شركة مساهمة خاصة)
150,000,000	أبوظبي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	بالمز الرياضية (شركة مساهمة خاصة)
51,100,000	أبوظبي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	شركة سواعد القابضة (شركة مساهمة خاصة)
301,400,000			الإجمالي

ثالثاً: بيان بالشركات المساهمة العامة المسجلة المحلية التي قامت بزيادة رؤوس أموالها بخلاف أسهم المنحة خلال العام 2020

الشركات التي أقرت زيادة رأس المال:

وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموال عدد 5 شركات مساهمة عامة بقيمة إجمالية بلغت 107.6 مليار درهم إماراتي.

الجدول رقم (11)

الشركات التي قامت بزيادة رأس مالها بخلاف أسهم المنحة للعام 2020			
التسلسل	اسم الشركة	كيفية الزيادة	مقدار أسهم الزيادة
1	شركة تكافل الهلال	أسهم جديدة	50,000,000
2	شركة بنك دبي الاسلامي	شريك استراتيجي	651,159,198
3	شركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية	أسهم جديدة	10,000,000
4	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة	تحويل سندات	106,367,950,000
5	شركة الخليج للصناعات الدوائية - جلفار	اسهم جديدة	500,000,000
الإجمالي			107,579,109,198

رابعاً: بيان بالشركات المساهمة العامة المسجلة المحلية التي قامت بتخفيض رؤوس أموالها خلال العام 2020

الشركات التي أقرت تخفيضاً في رأس مال الشركة:

وافقت الهيئة على تخفيض رؤوس أموال عدد 9 شركات مساهمة عامة وبقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم إماراتي.

الجدول رقم (12)

التسلسل	اسم الشركة	سبب التخفيض	مقدار التخفيض
1	الإتحاد للصرف الصحي	إلغاء عدد من الأسهم	17,526,512
2	المرفأ القابضة للطاقة	إلغاء عدد من الأسهم	47,912,609
3	الوثبة للصرف الصحي	إلغاء عدد من الأسهم	23,710,800
4	دار التمويل	إلغاء أسهم الخزينة	7,212,191
5	سويحان القابضة للطاقة	إلغاء عدد من الأسهم	52,985,000
6	شركة بوطينة للطاقة	إلغاء عدد من الأسهم	65,017,000
7	شركة أبوظبي للتوزيع	إلغاء عدد من الأسهم	328,505,400
8	شركة العين للتوزيع	إلغاء عدد من الأسهم	153,832,500
9	شركة أسمنت الخليج	إطفاء الخسائر	410,548,410
المجموع			1,107,250,422

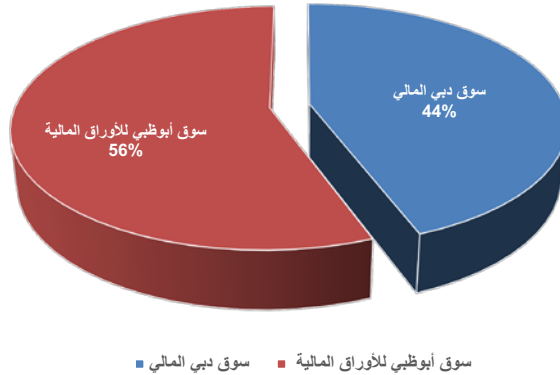
إحصائية الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة في العام 2020

أولاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020 مصنفة حسب موقف إدراجها بأسواق الأوراق المالية بالدولة

يبلغ عدد شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة 177 شركة، منها عدد 111 شركة مدرجة وعدد 66 شركة غير مدرجة. وتتوزع الشركات المدرجة بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي؛ حيث يبلغ عدد الشركات المدرجة بسوق دبي المالي عدد 49 شركة، وعدد الشركات المدرجة بسوق أبوظبي للأوراق المالية 62 شركة وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (6)

نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة حتى عام 2020

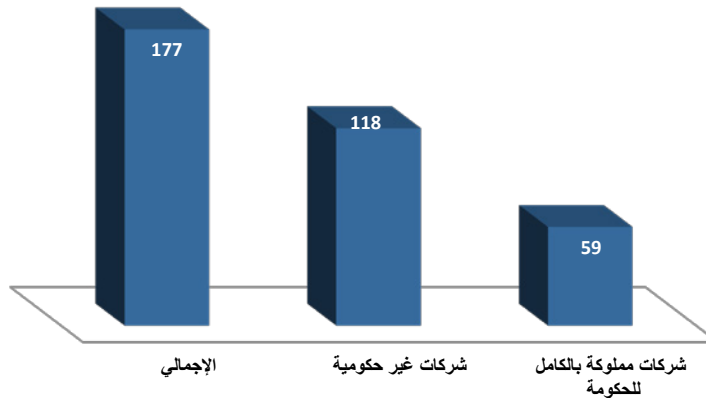


ثانياً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020 مصنفة حسب هيكل الملكية

بلغ عدد الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة 177 شركة، منها شركات غير حكومية ويبلغ عددها 118 شركة، وشركات مملوكة بالكامل للحكومة ويبلغ عددها 59 شركة وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (7)

شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة حتى نهاية العام 2020 حسب هيكل الملكية



ثالثاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020

مصنفة حسب قطاعاتها بالأسواق المالية وموقف الإدراج

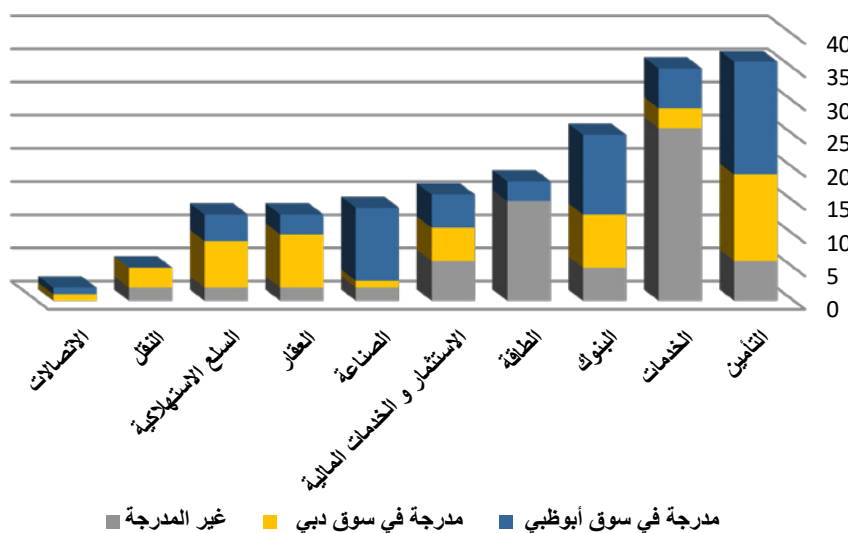
احتل قطاع التأمين المركز الأول بعدد شركات مسجلة بلغت 36 شركة، ثم تلاه قطاع الخدمات بعدد 35 شركة، يليه قطاع البنوك بعدد 25 شركة، ثم تأتي باقي القطاعات على التوالي وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (13)

القطاع	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
التأمين	6	13	17	36
الخدمات	26	3	6	35
البنوك	5	8	12	25
الطاقة	15	0	3	18
الاستثمار والخدمات المالية	6	5	5	16
الصناعة	2	1	11	14
العقار	2	8	3	13
السلع الاستهلاكية	2	7	4	13
النقل	2	3	0	5
الاتصالات	0	1	1	2
الإجمالي	66	49	62	177

الرسم البياني رقم (8)

الشركات المسجلة لدى الهيئة حسب القطاع وسوق الإدراج حتى نهاية العام 2020



رابعاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020 حسب قطاعاتها وهيكل الملكية

تصدر قطاع الخدمات غيره من القطاعات في الشركة الحكومية؛ حيث بلغ 26 شركة أما في الشركات غير الحكومية فقد تصدر قطاع التأمين بعدد 34 شركة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (14)

القطاع	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
التأمين	2	34	36
الخدمات	26	9	35
البنوك	3	22	25
الطاقة	16	2	18
الاستثمار والخدمات المالية	6	10	16
الصناعة	2	12	14
العقار	2	11	13
السلع الاستهلاكية	0	13	13
النقل	2	3	5
الاتصالات	0	2	2
الإجمالي	59	118	177

خامساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020

مصنفة حسب الإمارة وموقف الإدراج

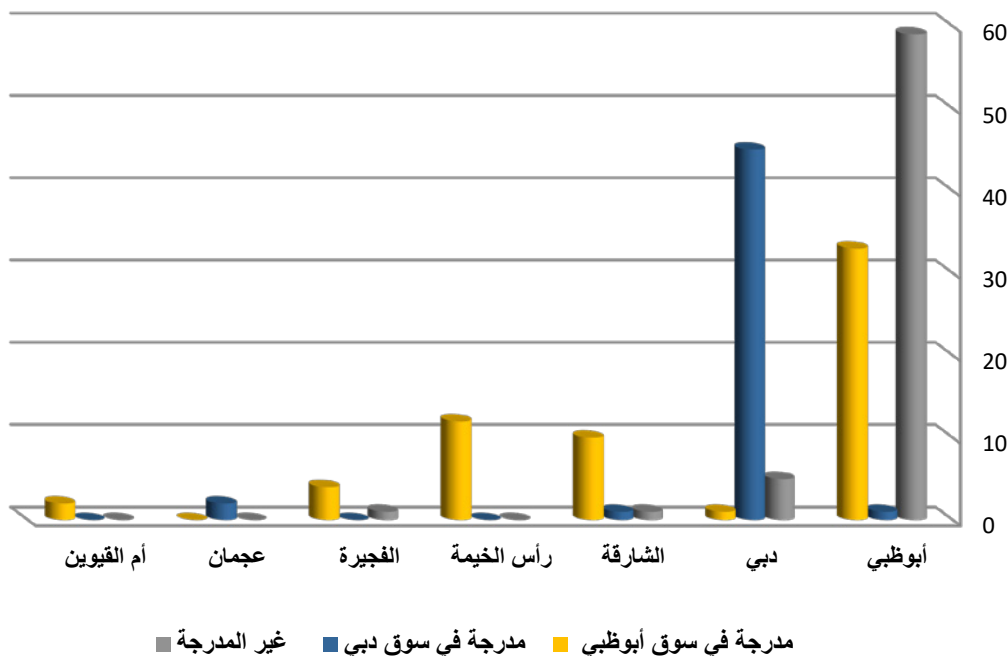
احتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة بإجمالي عدد شركات مساهمة عامة مسجلة بلغت 93 شركة مسجلة، تلتها إمارة دبي بعدد 51 شركة مسجلة، ثم إمارة الشارقة و رأس الخيمة بعدد 12 شركة، ثم تأتي باقي الإمارات بالترتيب المبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (15)

الإمارة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
أبوظبي	59	1	33	93
دبي	5	45	1	51
الشارقة	1	1	10	12
رأس الخيمة	0	0	12	12
الفجيرة	1	0	4	5
عجمان	0	2	0	2
أم القيوين	0	0	2	2
الإجمالي	66	49	62	177

الرسم البياني رقم (9)

الشركات المساهمة العامة المسجلة حسب الإمارة وموقف الإدراج حتى نهاية العام 2020



سادساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020 مصنفة حسب الإمارة وهيكل الملكية

تصدرت إمارة أبوظبي في عدد الشركات الحكومية بإجمالي عدد 56 شركة مساهمة عامة، بينما تصدرت إمارة دبي في عدد الشركات غير الحكومية بإجمالي عدد 50 شركة مساهمة عامة.

الجدول رقم (16)

الإمارة	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
أبوظبي	56	37	93
دبي	1	50	51
الشارقة	1	11	12
رأس الخيمة	0	12	12
الفجيرة	1	4	5
عجمان	0	2	2
أم القيوين	0	2	2
الإجمالي	59	118	177

إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2020

أولاً: رأس المال المدفوع لشركات المساهمة العامة المدرجة مقسماً بناءً على سوق الإدراج:

بلغ إجمالي رأس المال المدفوع لشركات المساهمة العامة المدرجة حوالي 314 مليار درهم؛ منها 197 مليار درهم للشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية و 117 مليار درهم للشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

-فيما يلي تحليل رأس المال المدفوع للشركات المدرجة في كلا من سوق دبي وأبوظبي في 31/12/2020 (بالألف درهم):

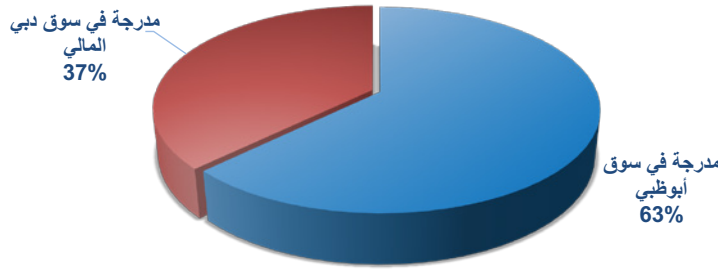
الجدول رقم (17)

سوق الإدراج	عدد الشركات	رأس المال المدفوع - الأرقام بالألف درهم 31/12/2021
سوق أبوظبي	60	197,599,762
سوق دبي المالي	50	117,308,424*
المجموع	110	314,908,186

* تم استبعاد شركتين لعدم التزامها بالإفصاحات

الرسم البياني رقم (10)

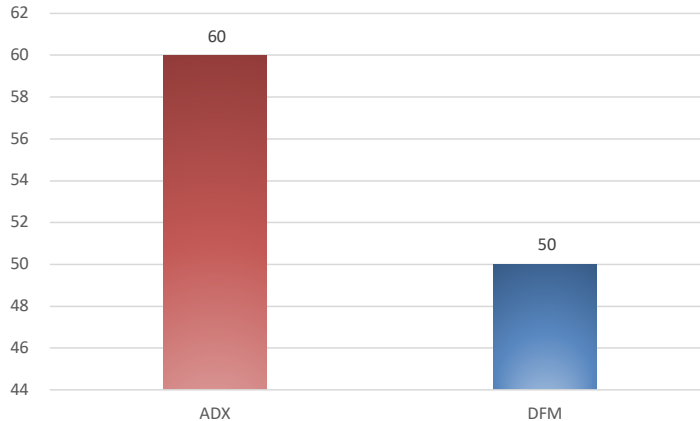
رأس المال المدفوع للشركات المدرجة في كلا من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية



مدرجة في سوق دبي المالي ■ مدرجة في سوق أبوظبي ■

الرسم البياني رقم (11)

عدد الشركات المدرجة في كلا من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية



ثانياً: تحليل رأس المال المدفوع للشركات المدرجه وفقاً للقطاع:

يعد قطاع الطاقة أعلى القطاعات من حيث رأس المال المدفوع حيث بلغ حوالي 120 مليار درهم؛ يليه قطاع البنوك بحوالي 66 مليار درهم؛ ثم قطاع العقار بحوالي 51 مليار درهم

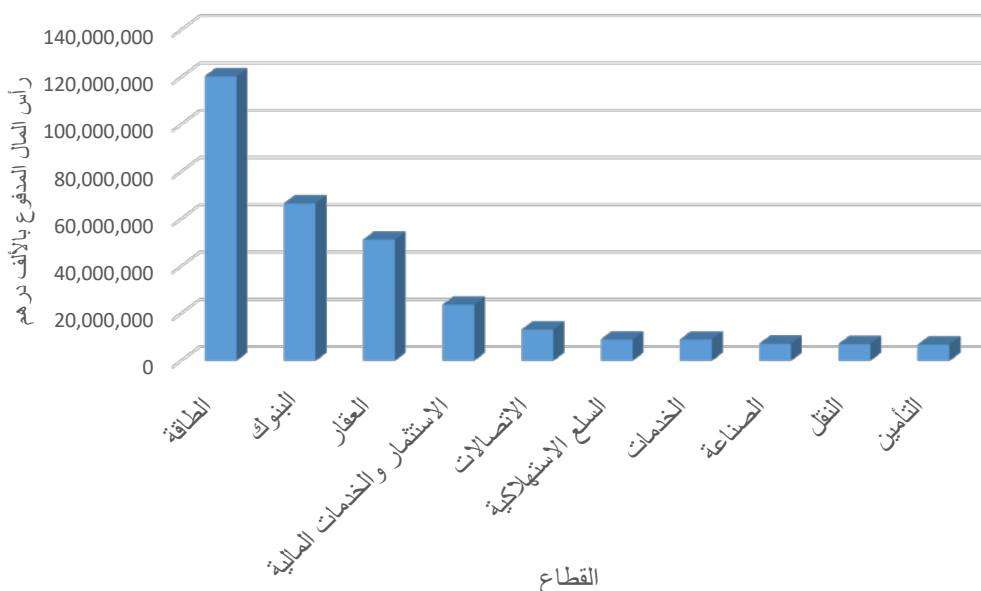
وفيما يلي تحليل رأس المال المدفوع لشركات المساهمة العامة المدرجة مقسم حسب القطاع 31/12/2020 (بالألف درهم)

الجدول رقم (18)

القطاعات	رأس المال المدفوع - الأرقام بالألف درهم
الطاقة	120,429,000
البنوك	66,656,756
العقار	51,304,098
الاستثمار والخدمات المالية	23,726,630
الاتصالات	13,229,660
السلع الاستهلاكية	9,108,931
الخدمات	9,084,880
الصناعة	7,283,653
النقل	7,150,009
التأمين	6,934,571
إجمالي السوق	314,908,186.96

الرسم البياني رقم (12)

رأس المال المدفوع للشركات المدرجة حسب القطاع



ثالثاً: تحليل التغيرات في القيمة السوقية:

شهدت القيمة السوقية للشركات المدرجة تغيرات خلال عام 2020 ؛ وكان قطاع الطاقة هو أكثر القطاعات زيادة في قيمته السوقية؛ يليه قطاع الاستثمار والخدمات المالية. ويعد قطاع البنوك هو الأعلى في القيمة السوقية وفي الوزن النسبي لحجم القطاعات يليه قطاع الطاقة

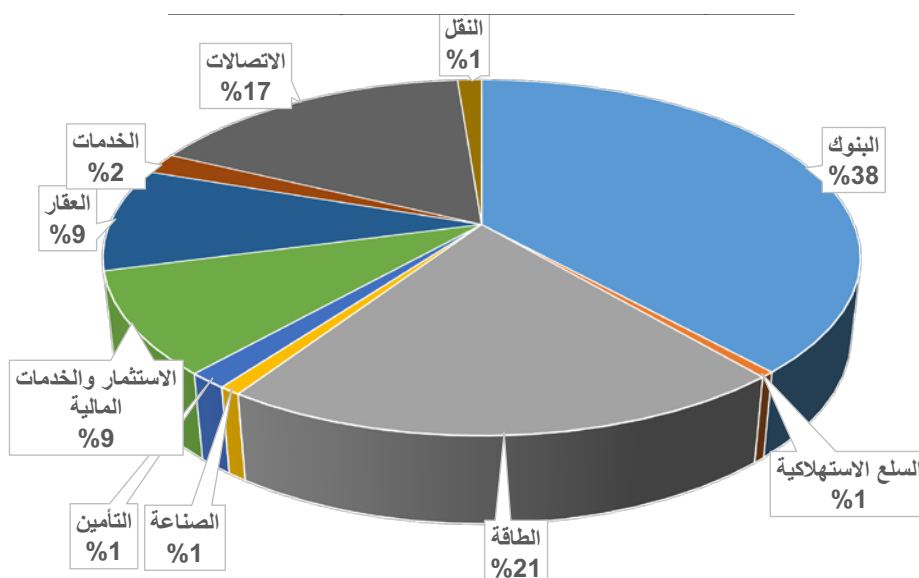
الجدول رقم (19)

التغيرات في القيمة السوقية للقطاعات وإجمالي السوق - القيم بالمليار درهم

القطاعات	القيمة السوقية 2019	القيمة السوقية 2020	نسبة التغير	وزن القطاعات 2020
الطاقة	46.87	213.78	356.1%	20.53%
الاستثمار والخدمات المالية	29.46	96.84	228.7%	9.30%
الخدمات	16.67	19.81	18.8%	1.90%
التأمين	12.88	15.08	17.1%	1.45%
الصناعة	7.22	8.23	14.1%	0.79%
الاتصالات	167.51	173.04	3.3%	16.62%
العقار	96.36	97.77	1.5%	9.39%
النقل	13.31	12.81	-3.7%	1.23%
السلع الاستهلاكية	5.76	5.37	-6.8%	0.52%
البنوك	472.71	398.59	-15.7%	38.28%
إجمالي السوق	868.75	1,041.30	19.9%	100.00%

الرسم البياني رقم (13)

نسبة توزيع القيمة السوقية للقطاعات في السوق كما في 31 ديسمبر 2020



رابعاً: بيان برأس المال المدفوع لشركات المساهمة العامة المدرجة (بالألف درهم ومرتبته تنازلياً):

بلغ إجمالي رؤس الأموال المدفوعة للشركات المدرجة 314 مليار درهم تقريباً؛ ويتضح من الجدول أدناه أن شركة أبوظبي الوطنية للطاقة هي أعلى الشركات المدرجة في رأس المال المدفوع حيث بلغ حوالي 112 مليار درهم في حين أن أقل الشركات في رأس المال المدفوع هي شركة الإمارات للمطبات حيث بلغ رأس مالها المدفوع 30 مليون درهم.

الجدول رقم (20)

بيان برأس المال المدفوع للشركات المساهمة العامة المدرجة في 31/12/2020

رأس المال المدفوع - الأرقام بالألف درهم	اسم الشركة Company Name
2,535,750	شعاع كابيتال
2,500,000	أمانات القابضة
2,325,000	إشراق للاستثمار
2,100,000	بنك الشارقة
2,100,000	مصرف عجمان
2,062,551	البنك العربي المتحد
2,000,000	رأس الخيمة العقارية
1,944,515	الواحة كابيتال
1,914,762	بنك الفجيرة الوطني
1,848,000	بنك أم القيوين الوطني
1,821,429	العالمية القابضة
1,790,000	الخليجية للاستثمارات العامة
1,775,308	بنك المشرق
1,750,000	أركان لمواد البناء
1,737,383	البنك التجاري الدولي
1,676,245	بنك رأس الخيمة الوطني
1,500,000	أملاك للتمويل
1,464,100	أرامكس
1,155,228	الخليج للصناعات الدوائية - جلفار
1,070,988	دريك آند سكل إنترناشيونال
1,021,000	الإسلامية العربية للتأمين - سلامة
1,019,209	الخليج للملاحة القابضة
1,000,000	بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع - أدنوك للتوزيع
1,000,000	أبوظبي الوطنية للفنادق

رأس المال المدفوع - الأرقام بالألف درهم	اسم الشركة Company Name
112,434,000	أبوظبي الوطنية للطاقة
13,014,300	إعمار مولز
10,920,000	بنك أبوظبي الأول
8,696,754	مجموعة الإمارات للاتصالات
8,000,000	سوق دبي المالي
7,999,913	دي إكس بي إنترتينمنتس
7,862,630	الدار العقارية
7,240,744	بنك دبي الإسلامي
7,159,739	إعمار العقارية
6,995,000	دانة غاز
6,957,379	بنك أبوظبي التجاري
6,316,598	بنك الإمارات دبي الوطني
6,050,000	داماك العقارية
5,778,000	ديار للتطوير
5,430,422	مصرف الإمارات الإسلامي
4,666,700	العربية للطيران
4,532,906	الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو
4,289,540	الاتحاد العقارية
4,252,020	دبي للاستثمار
4,000,000	إعمار للتطوير
3,632,000	مصرف أبوظبي الإسلامي
3,180,982	بنك الاستثمار
3,081,598	مصرف الشارقة الإسلامي
2,802,734	بنك دبي التجاري
2,715,529	الوطنية للتبريد المركزي - تبريد

../تابع الجدول رقم (20)

رأس المال المدفوع - الأرقام بالآلاف درهم	اسم الشركة Company Name
200,000	أورينت يو إن بي تكافل
154,000	العربية الاسكندنافية للتأمين - تكافل
150,000	الوطنية للتكافل
150,000	ميثاق للتأمين التكافلي
150,000	الإمارات للتأمين
150,000	العين الأهلية للتأمين
150,000	دار التكافل
150,000	تكافل الإمارات
149,954	الوطنية للتأمينات العامة
137,500	الشارقة للتأمين
135,988	الفجيرة لصناعات البناء
121,275	رأس الخيمة الوطنية للتأمين
121,000	الفجيرة الوطنية للتأمين
120,000	فودكو القابضة
118,781	دار التأمين
115,500	دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
105,000	الخليج الاستثمارية
100,000	التأمين فيدلتي المتحدة
100,000	أبوظبي الوطنية للتكافل
100,000	الظفرة للتأمين
100,000	أللايس للتأمين
100,000	دبي للتأمين
90,000	دبي للمرطبات
89,786	الإمارات لتعليم قيادة السيارات
86,400	رأس الخيمة للدواجن والعلف
78,901	مجموعة الشارقة
70,000	بنك الإمارات للاستثمار
40,000	غلفا للاستثمارات العامة
32,368	يونيكاي للأغذية
30,250	الأغذية المتحدة
30,000	الإمارات للمرطبات

رأس المال المدفوع - الأرقام بالآلاف درهم	اسم الشركة Company Name
993,703	سيراميك رأس الخيمة
785,862	المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
720,000	مجموعة أغذية
698,916	الخليج للمشاريع الطبية
608,254	الشارقة للأسمت والتمية الصناعية
600,000	الفردوس القابضة (تنتهي سنتها المالية في 31 مارس) / بيانات الربع الثالث 2020
570,000	أبوظبي الوطنية للتأمين
549,916	الرمز كوربوريشن للاستثمار والتطوير
503,118	أسمت رأس الخيمة
500,157	رأس الخيمة لصناعة الأسمنت الأبيض
500,000	أورينت للتأمين
461,872	عمان للتأمين
444,787	طيران أبوظبي
420,000	الخزنة للتأمين
410,548	أسمت الخليج
363,000	أم القيوين للاستثمارات العامة
358,800	الأسمنت الوطنية
355,865	صناعات أسمت الفجيرة
330,939	الاتحاد للتأمين
310,050	دار التمويل
300,000	أبوظبي الوطنية لمواد البناء - بلدكو
250,000	البحيرة الوطنية للتأمين
250,000	الجرافات البحرية الوطنية
230,000	الصقر الوطنية للتأمين
225,750	دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان
211,992	أبوظبي لبناء السفن
207,000	الوثبة الوطنية للتأمين
200,000	أكسا الهلال الأخضر للتأمين

*المبالغ بالآلاف درهم

إحصائية الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2020

أولاً: موقف قيد وشطب الشركات المساهمة العامة والخاصة (محلية / أجنبية) حتى نهاية العام 2020

يبلغ عدد الشركات المقيمة لدى الهيئة 137 شركة محلية وأجنبية. كما بلغ عدد الشركات المشطوبة من سجلات القيد بالهيئة منذ العام 2007 حتى نهاية هذا العام 36 شركة.

الجدول رقم (21)

عدد الشركات	الشركات المحلية العامة والخاصة
127	شركة مساهمة عامة مدرجة
10	شركة مساهمة خاصة مدرجة
0	شركة مساهمة خاصة مقيمة لدى الهيئة وغير مدرجة
36	مشطوبة

ثانياً: بيان بعدد الشركات المقيمة والمدرجة وفقاً لسوق الإدراج حتى نهاية العام 2020

يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 73 شركة بنسبة إدراج تبلغ 53% من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 64 شركة بنسبة إدراج تمثل 47% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة.

الجدول رقم (22)

الجنسية	سوق دبي المالي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	الإجمالي
الإمارات	50	71	121
الكويت	9	0	9
البحرين	3	0	3
السودان	1	1	2
الأردن	0	0	0
عمان	0	0	0
فلسطين	0	0	0
قطر	0	1	1
مصر	1	0	1
الإجمالي	64	73	137

ثالثاً: بيان بعدد الشركات المدرجة وفقاً للتوزيع القطاعي حتى نهاية العام 2020

تصدر قطاع التأمين عدد الشركات المدرجة في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية بعدد 17 شركة وفي سوق دبي بعدد 14 شركة وإجمالي 31 شركة و بنسبة إدراج تبلغ 22% من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، والجدول التالي يوضح باقي القطاعات في كل من السوقين:

الجدول رقم (23)

القطاع	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
البنوك	12	12	24
التأمين	14	17	31
الاستثمار و الخدمات المالية	12	8	20
الاتصالات	2	3	5
العقار	9	5	14
الصناعة	2	11	13
الخدمات	2	10	12
السلع الاستهلاكية	7	4	11
الطاقة	0	3	3
النقل	4	0	4
الإجمالي	64	73	137

رابعاً: بيان بعدد الشركات المساهمة الخاصة المقيمة والمدرجة بأسواق المال بالدولة نهاية العام 2020.

بلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة التي تم قيدها لدى الهيئة والمدرجة بأسواق المال بالدولة 10 شركات بمجموع رؤوس أموال بلغ 8.2 مليار درهم.

الجدول رقم (24)

الشركات المساهمة الخاصة المحلية المقيمة والمدرجة حتى العام 2020			
اسم الشركة	سوق الإدراج	الإمارة	رأس المال
شركة منازل العقارية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	2,600,000,000
شركة المستثمر الوطني	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	577,500,000
شركة الصفوة مباشر للخدمات المالية	سوق دبي المالي	دبي	563,841,748
شركة القدرة القابضة	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	808,984,000
شركة واحة الزاوية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	2,312,729,034
شركة ريم للاستثمار	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	777,500,000
شركة مخازن زي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	100,000,000
شركة ايزي ليز	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	30,000,000
بالمز الرياضية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	150,000,000
شركة سواعد القابضة	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	51,100,000
الإجمالي			8,251,654,782

أهم إحصائيات إصدارات السندات والصكوك الإسلامية خلال العام 2020

أولاً: بيان بإصدارات السندات والصكوك الإسلامية وإدراجها في أسواق المال في الدولة خلال العام 2020

إصدارات سندات/صكوك إسلامية بناءً على موافقة الجمعية العمومية في عام 2020

وافقت الهيئة على دعوة الجمعيات العمومية لشركات المساهمة العامة الموضحة بالجدول أدناه والتي قررت إصدار أو تحديث برامج إصدار السندات/الصكوك، لعدد 19 إصداراً.

الجدول رقم (25)

م	اسم الشركة	القطاع المصدر
1	بنك أبوظبي الأول (ش.م.ع) "FAB"	بنوك
2	بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) Emirates NBD	بنوك
3	مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع) Emirates Islamic Bank	بنوك
4	بنك المشرق (ش.م.ع)	بنوك
5	شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)	خدمات
6	بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)	بنوك
7	بنك دبي التجاري (ش.م.ع)	بنوك
8	بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع)	بنوك
9	مصرف عجمان (ش.م.ع)	بنوك
10	البنك العربي المتحد (ش.م.ع)	بنوك
11	بنك أبوظبي التجاري (ش.م.ع) ADCB	بنوك
12	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (ش.م.ع)	خدمات
13	بنك الشارقة (ش.م.ع)	بنوك
14	شعاع كابيتال (ش.م.ع)	مؤسسات مالية
15	الشركة الوطنية للتبريد المركزي (ش.م.ع)	خدمات
16	شركة الجرافات البحرية الوطنية (ش.م.ع)	خدمات
17	شركة مجموعة أغذية (ش.م.ع)	خدمات
18	حكومة دبي زيادة شرائح السندات المصدرة ضمن برنامج الإصدارات وتحديث البرنامج	حكومة
19	حكومة دبي زيادة شرائح الصكوك المصدرة ضمن برنامج الإصدارات وتحديث البرنامج	حكومة

ثانياً: بيان الموافقات الصادرة على إدراج السندات والصكوك الإسلامية في أسواق المال في الدولة خلال العام 2020.

وافقت الهيئة خلال العام 2020 على إدراج سندات وصكوك بقيمة إجمالية 20 مليار دولار وهي : ستة شرائح سندات لإمارة أبوظبي (إدراج مشترك في بورصة لندن و سوق أبوظبي للأوراق المالية) بقيمة 15 مليار دولار أمريكي ؛ و إدراج سندات وصكوك لحكومة دبي بقيمة 2 مليار دولار أمريكي ؛ والإدراج المشترك لثلاث شرائح من سندات شركة إم دي جي أنش- جي إم تي إن بي. في. والمضمونة من شركة المعمورة جلوبال هولندغ ش.م.ع بإجمالي 3 مليار دولار والمدرجة ببورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية (إدراج ثانوي)

الجدول رقم (26)

م	اسم الشركة	سوق الإدراج	حجم الإصدار
1	حكومة أبوظبي (6 شرائح)	بورصة لندن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية	15 مليار دولار أمريكي
2	حكومة دبي	بورصة لندن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية	1 مليار دولار أمريكي
3	حكومة دبي	يورونكست دبلن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية	1 مليون دولار أمريكي
4	شركة إم دي جي أنش- جي إم تي إن بي. في. والمضمونة من شركة المعمورة جلوبال هولندغ ش.م.ع (3 شرائح)	بورصة لندن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية	3 مليار دولار
المجموع			20 مليار دولار أمريكي

ثالثاً: بيان بعدد السندات والصكوك المدرجة بأسواق المال المحلية حتى 2020-12-31

الجدول رقم (27)

م	المصدر	الرمز	سوق الإدراج	تاريخ الإدراج
1	حكومة دبي	DUBAIFXN0621	DFM	22/06/2011
2	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2022	DUBAIFXN0522	DFM	02/05/2012
3	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2023	DUBAIFXN0123	DFM	30/01/2013
4	حكومة دبي	DUBAIFXN0143	DFM	30/01/2013
5	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2029	DUBAIFXN0429	DFM	30/04/2014
6	سندات حكومة المالديف - وزارة المالية والخزينة نيابة عن حكومة جمهورية المالديف. (USD)	MVFN5Y0423	ADX	03/05/2018
7	صكوك شركة الدار صكوك المحدودة	ALDARSUKUK2025	ADX	07/10/2018
8	الشركة القابضة العامة (صناعات) ش.م.ع	XSSENAAT1225	ADX	06/12/2018
9	صكوك شركة إيسيك المحدودة	XSESICS0724	ADX	19/08/2019
10	سندات إمارة أبوظبي	XSADGMTN0949	ADX	06/10/2019

م	المصدر	الرمز	سوق الإدراج	تاريخ الإدراج
11	سندات إمارة أبوظبي	XSADGMTN0929	ADX	06/10/2019
12	سندات إمارة أبوظبي	XSADGMTN0924	ADX	06/10/2019
13	صكوك شركة الدار المحدودة (2)	XSALDARS1029	ADX	07/11/2019
14	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XSADGMTN0425	ADX	26/4/2020
15	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XSADGMTN0430	ADX	26/4/2020
16	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XSADGMTN0450	ADX	26/4/2020
17	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XS2225210256	ADX	3/9/2020
18	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XS2225210413	ADX	3/9/2020
19	سندات إمارة أبو ظبي بورصة لندن (إدراج رئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية.	XS2225210330		3/9/2020
20	شركة إم دي جي أتش- جي إم تي إن بي. في. والمضمونة من شركة المعمورة دايفيرسيفايذ جلوبال هولندغ ش.م.ع	XS2175968580	ADX	2/7/2020
21	شركة إم دي جي أتش- جي إم تي إن بي. في. والمضمونة من شركة المعمورة دايفيرسيفايذ جلوبال هولندغ ش.م.ع	XS2176021223	ADX	2/7/2020
22	شركة إم دي جي أتش- جي إم تي إن بي. في. والمضمونة من شركة المعمورة دايفيرسيفايذ جلوبال هولندغ ش.م.ع	XS2176018609	ADX	2/7/2020
23	سندات حكومة دبي	DUBAIFXN	DFM	9/9/2020
24	صكوك حكومة دبي	DUBAIFXN	DFM	9/9/2020

أولاً : أهم إحصائيات صناديق الاستثمار المحلية عن العام 2020

عدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وفقاً لمدير الصندوق

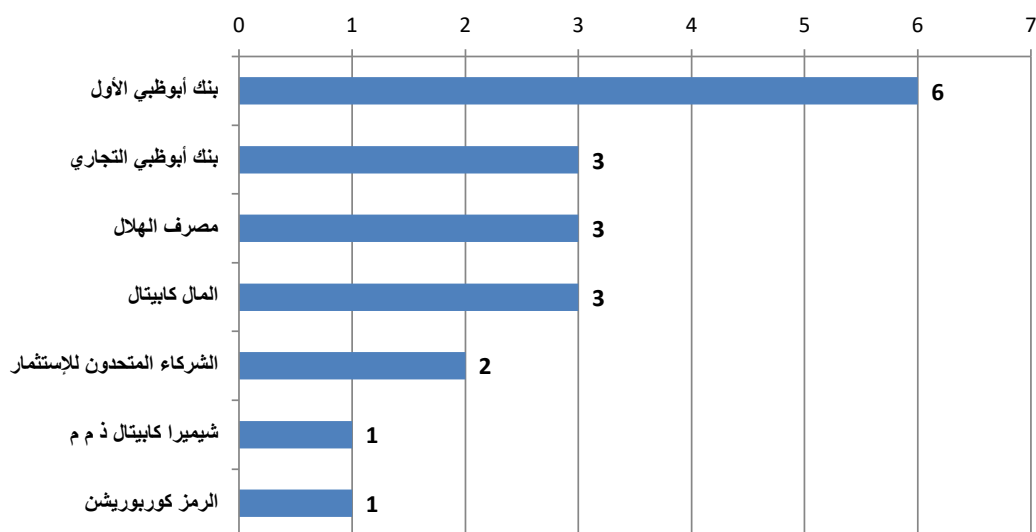
فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وبيان مديري تلك الصناديق وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (28)

م	مدير الصندوق	عدد الصناديق المحلية
1	بنك أبوظبي الأول	6
2	بنك أبوظبي التجاري	3
3	مصرف الهلال	3
4	المال كابيتال	3
5	الشركاء المتحدون للاستثمار	2
6	شيميرا كابيتال ذ م م	1
7	الرمز كوربوريشن	1
	إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية	19

الرسم البياني رقم (14)

عدد صناديق الاستثمار المحلية



قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وفقاً لمدير الصندوق

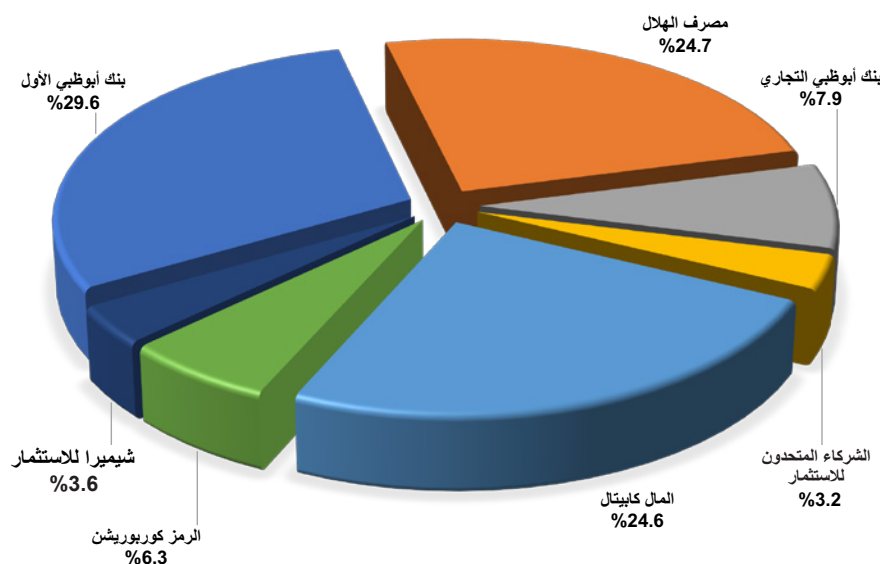
فيما يلي استعراض لإجمالي قيم صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية التي يديرها كل مدير صناديق، حيث حصل بنك أبوظبي الأول على المركز الأول بإجمالي 501 مليون درهم كصافي قيمة أصول عدد (6) صناديق استثمار.

الجدول رقم (29)

م	مدير الصندوق	قيمة صافي الأصول (بالمليون درهم)
1	بنك أبوظبي الأول	501
2	مصرف الهلال	417
3	بنك أبوظبي التجاري	134
4	الشركاء المتحدون للاستثمار	55
5	المال كابيتال	416
6	الرمز كوربوريشن	106
7	شيميرا كابيتال ذ م م	61
	إجمالي قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية	1,690

الرسم البياني رقم (15)

قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية



توزيع ملكية صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وفقاً للمستثمرين من داخل وخارج الدولة

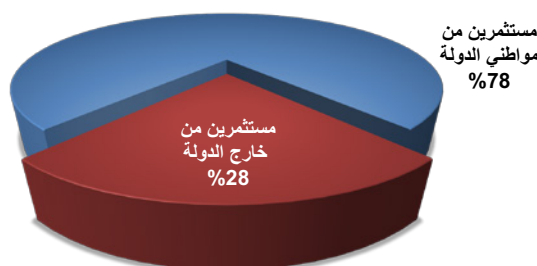
فيما يلي جدول يوضح توزيع ملكية وحدات صناديق الاستثمار المحلية بين المستثمرين داخل الدولة بنحو 1,313 مليون درهم ومستثمرين من خارج الدولة بقيمة وحدات بلغت 377 مليون درهم.

الجدول رقم (30)

م	المستثمرين بالصناديق المحلية	قيمة صافي الأصول (بالمليون درهم)
1	مستثمرين من مواطني الدولة	1,313
2	مستثمرين من غير مواطني الدولة	377
	الإجمالي	1,690

الرسم البياني رقم (16)

توزيع ملكية صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام



توزيع استثمارات صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام داخل وخارج الدولة

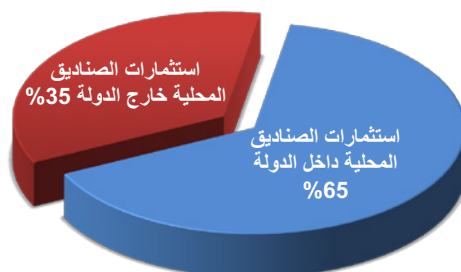
فيما يلي جدول يستعرض قيمة استثمارات صناديق الاستثمار المحلية داخل وخارج الدولة حيث بلغت قيمة استثمارات الصناديق المحلية داخل الدولة 1,099 مليون درهم مقابل 591 مليون درهم استثمارات خارج الدولة.

الجدول رقم (31)

م	استثمارات الصناديق المحلية	قيمة صافي الأصول (بالمليون درهم)
1	استثمارات الصناديق المحلية داخل الدولة	1,099
2	استثمارات الصناديق المحلية خارج الدولة	591
	الإجمالي	1,690

الرسم البياني رقم (17)

توزيع استثمارات صناديق الاستثمار المحلية القائمة داخل وخارج الدولة



أسماء صناديق الاستثمار المحلية وشركة الإدارة وصافي قيمة أصولها بنهاية العام

فيما يلي جدول توضيحي لأسماء صناديق الاستثمار المحلية القائمة وأسماء مديري تلك الصناديق وقيمة صافي الأصول بنهاية العام وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (32)

أسماء صناديق الاستثمار المحلية وشركة الإدارة وصافي قيمة أصولها بنهاية العام			
م	مدير الصندوق (مختصر)	اسم الصندوق	قيمة الصندوق (بالمليون درهم)
1	المال كابيتال	صندوق المال للأسهم الإماراتية	46.1
2	المال كابيتال	صندوق المال العقاري	19.6
3	المال كابيتال	المال كابيتال ريت	349.9
4	الشركاء المتحدون	صندوق بلوستون	0.0
5	الشركاء المتحدون	صندوق فوكس الاماراتي	54.5
6	الرمز كوربوريشن	صندوق الإستثمار النقدي سكاى وان	106.4
7	بنك أبوظبي التجاري	صندوق النوخة	118.2
8	بنك أبوظبي التجاري	صندوق بنك أبوظبي التجاري لمؤشر MSCI الإمارات العربية المتحدة	13.0
9	بنك أبوظبي التجاري	صندوق المؤشر العربي من بنك أبوظبي التجاري	3.1
10	بنك أبوظبي الأول	صندوق بنك أبوظبي الأول للاستثمار في الصكوك	92.3
11	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة	87.1
12	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	25.1
13	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول للدخل وتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	103.5
14	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول الإسلامية - صندوق بنك أبوظبي الأول الإسلامي لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	88.7
15	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول للمتاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة	104.0
16	شيميرا كابيتال ذ م م	صندوق شيميرا الأساسي - شيميرا ستاندرد أند بورز الامارات شريعة المتداول	61.5
17	مصرف الهلال	صندوق الهلال للصكوك العالمية	399.7
18	مصرف الهلال	صندوق الهلال للأسهم الخليجية	17.6
19	مصرف الهلال	صندوق الهلال العالمي المتوازن	0.0
الإجمالي			1,690.3

ثانياً: أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة

بيان الصناديق الأجنبية المسجلة والملغاة والقائمة بنهاية العام

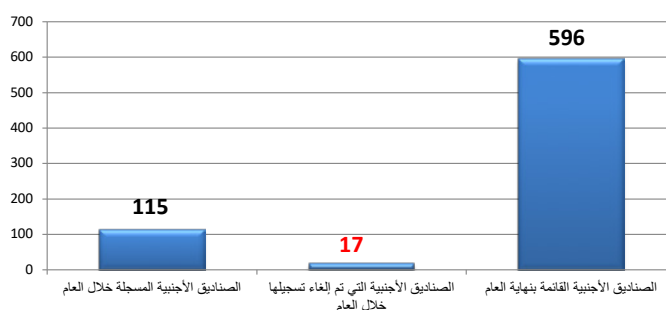
فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة والتي تم إلغاء تسجيلها والقائمة بنهاية عام 2020.

الجدول رقم (33)

عدد الصناديق الأجنبية المسجلة	بيان
115	الصناديق الأجنبية المسجلة خلال العام
17	الصناديق الأجنبية التي تم إلغاء تسجيلها خلال العام
596	الصناديق الأجنبية القائمة بنهاية العام

الرسم البياني رقم (18)

الصناديق الأجنبية المسجلة والملغاة والقائمة بنهاية العام



توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة بنهاية العام وفقاً لعام تسجيلها

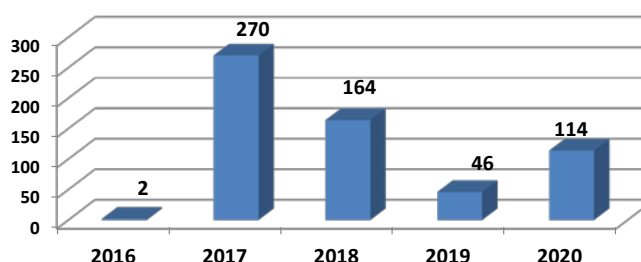
فيما يلي جدول يستعرض أعداد صناديق الاستثمار الأجنبية التي تم تسجيلها أو توفيق أوضاع تسجيلها مع الضوابط الصادرة عن الهيئة منذ عام 2016 ولا تزال قائمة بنهاية عام 2020 وذلك على النحو التالي.

الجدول رقم (34)

عدد الصناديق	العام	م
2	2016	1
270	2017	2
164	2018	3
46	2019	4
114	2020	5
596	الإجمالي	

الرسم البياني رقم (19)

الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة وفقاً لعام تسجيلها



توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة بنهاية العام وفقاً للممثل القانوني للصندوق

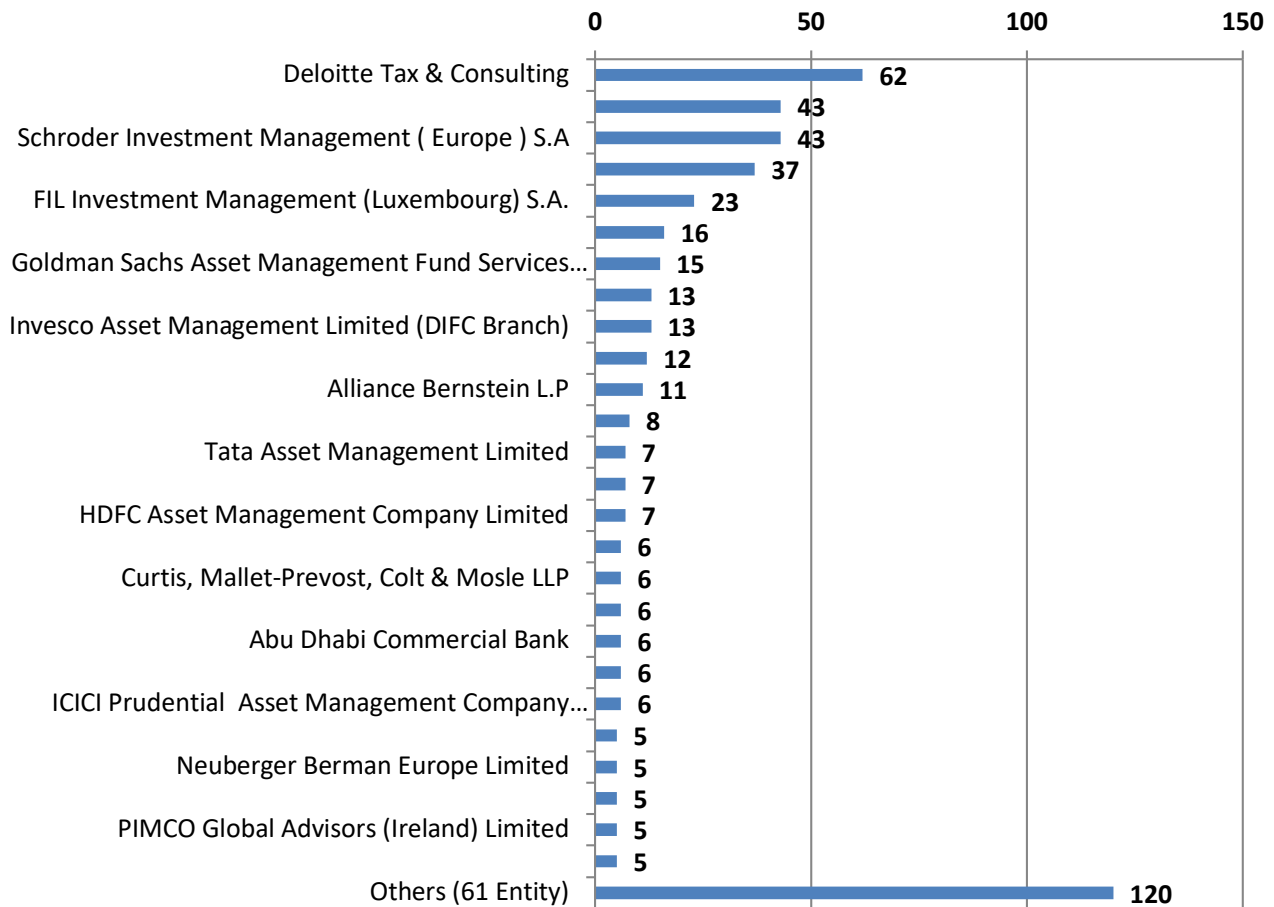
فيما يلي جدول يستعرض أهم أسماء الجهات التي قامت بتسجيل صناديق استثمار أجنبية لدى الهيئة ولا تزال قائمة بنهاية العام مع بيان عدد الصناديق المسجلة من خلال كل جهة وذلك على النحو التالي.

الجدول رقم (35)

م	الممثل القانوني لصندوق الاستثمار الأجنبي	عدد الصناديق المسجلة
1	Deloitte Tax & Consulting	82
2	BlackRock Investment Management (UK) Limited	52
3	Schroder Investment Management (Europe) S.A	48
4	.Franklin Templeton International Services S. 'a r. I	38
5	.FIL Investment Management (Luxembourg) S.A	26
6	Emirates NBD Asset Management Limited	20
7	Goldman Sachs Asset Management Fund Services Limited	17
8	Allianz Global Investors GmbH	16
9	(Invesco Asset Management Limited (DIFC Branch	14
10	.Pictet Asset Management (Europe) S.A	14
11	Alliance Bernstein L.P	11
12	Rasmala Investment Bank Limited	9
13	Tata Asset Management Limited	9
14	MFS Investment Management Company (Lux) S.A.R.L	9
15	HDFC Asset Management Company Limited	8
16	First Abu Dhabi Bank	7
17	Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle LLP	7
18	Oasis Global Management Company (Ireland) Limited	7
19	Abu Dhabi Commercial Bank	7
20	Mashreq Capital (DIFC) Limited	6
21	ICICI Prudential Asset Management Company Limited	6
22	NCB Capital Company	6
23	Neuberger Berman Europe Limited	6
24	Smart Investment Management Limited	6
25	PIMCO Global Advisors (Ireland) Limited	5
26	Lakemore Partners (DIFC) Limited	5
27	(Others (69 Entity	155
إجمالي الصناديق		596

الرسم البياني رقم (20)

توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة بنهاية العام وفقاً للممثل القانوني للصندوق



توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة بنهاية العام وفقاً لمقر تأسيسها

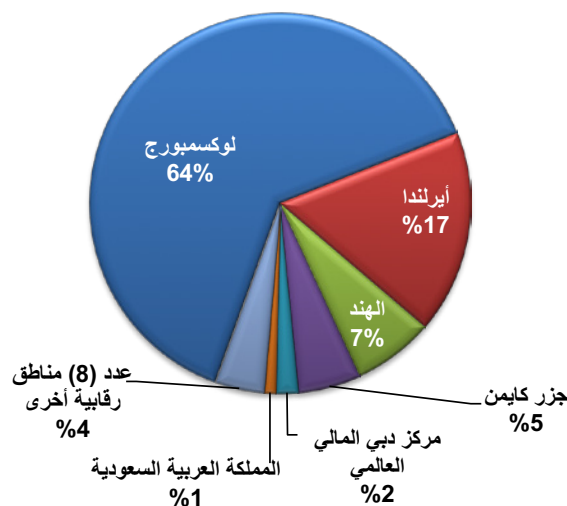
فيما يلي جدول توضيحي لصناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام وموزعة حسب جنسية تلك الصناديق، حيث احتلت الصناديق المؤسسة في لوكسمبورج المركز الأول بإجمالي 378 صندوق.

الجدول رقم (36)

م	مقر تأسيس صندوق الاستثمار الأجنبي	عدد الصناديق المسجلة
1	لوكسمبورج	378
2	أيرلندا	103
3	الهند	41
4	جزر كايمان	32
5	مركز دبي المالي العالمي	11
6	المملكة العربية السعودية	6
7	المملكة المتحدة	5
8	فرنسا	5
9	جيرسي	5
10	موريشيوس	3
11	باكستان	3
12	مملكة البحرين	2
13	مركز أبوظبي المالي العالمي	1
14	سويسرا	1
	إجمالي الصناديق	596

الرسم البياني رقم (21)

توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة والقائمة بنهاية العام وفقاً لمقر تأسيسها



توزيع الصناديق الأجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لطبيعة الطرح بالدولة

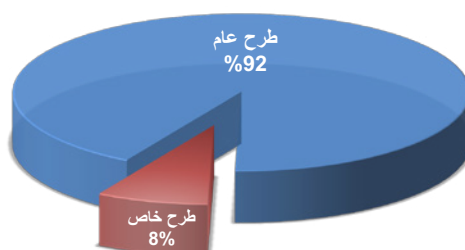
فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة بنهاية العام لأغراض الطرح العام بعدد (549) صندوق وتلك المسجلة لأغراض الطرح الخاص بعدد (47) صندوق.

الجدول رقم (37)

طبيعة طرح الصندوق بالدولة	عدد الصناديق المسجلة
طرح عام	549
طرح خاص	47
إجمالي الصناديق	596

الرسم البياني رقم (22)

طبيعة طرح الصندوق بالدولة



بيان عدد موافقات الترويج للصناديق الأجنبية الصادرة والملغاة والقائمة بنهاية العام

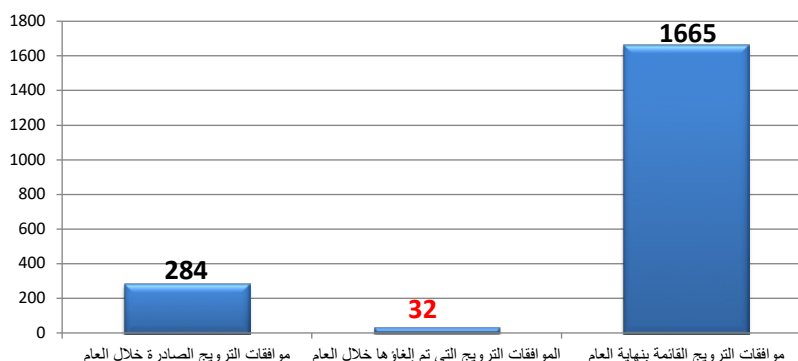
فيما يلي استعراض لعدد موافقات الترويج للصناديق الأجنبية الصادرة والملغاة خلال العام والقائمة بنهاية العام.

الجدول رقم (38)

بيان	عدد الصناديق الأجنبية المسجلة
موافقات الترويج الصادرة خلال العام	284
الموافقات الترويج التي تم إلغاؤها خلال العام	32
موافقات الترويج القائمة بنهاية العام	1665

الرسم البياني رقم (23)

بيان عدد موافقات الترويج للصناديق الأجنبية الصادرة والملغاة والقائمة بنهاية العام



توزيع موفقات ترويج الصناديق الاجنبية الصادرة والقائمة بنهاية العام وفقا لعام إصدارها

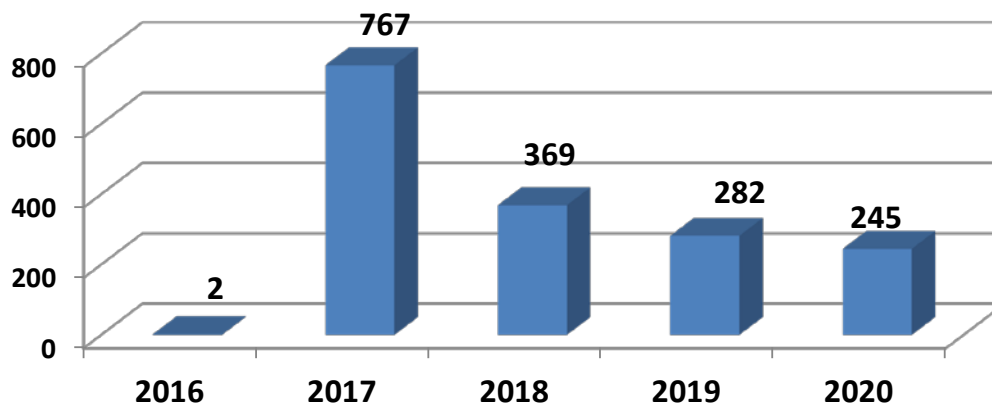
فيما يلي جدول يستعرض أعداد موفقات ترويج الصناديق الاجنبية الصادرة والتي تم توفيق أوضاعها مع الضوابط الصادرة عن الهيئة منذ عام 2016 ولا تزال قائمة بنهاية عام 2020 وذلك على النحو التالي.

الجدول رقم (39)

م	العام	عدد الصناديق
1	2016	2
2	2017	767
3	2018	369
4	2019	282
5	2020	245
الإجمالي		1665

الرسم البياني رقم (24)

عدد موافقات الترويج القائمة



عدد موافقات الترويج الصادرة والقائمة بنهاية العام وفقاً للمروج المحلي

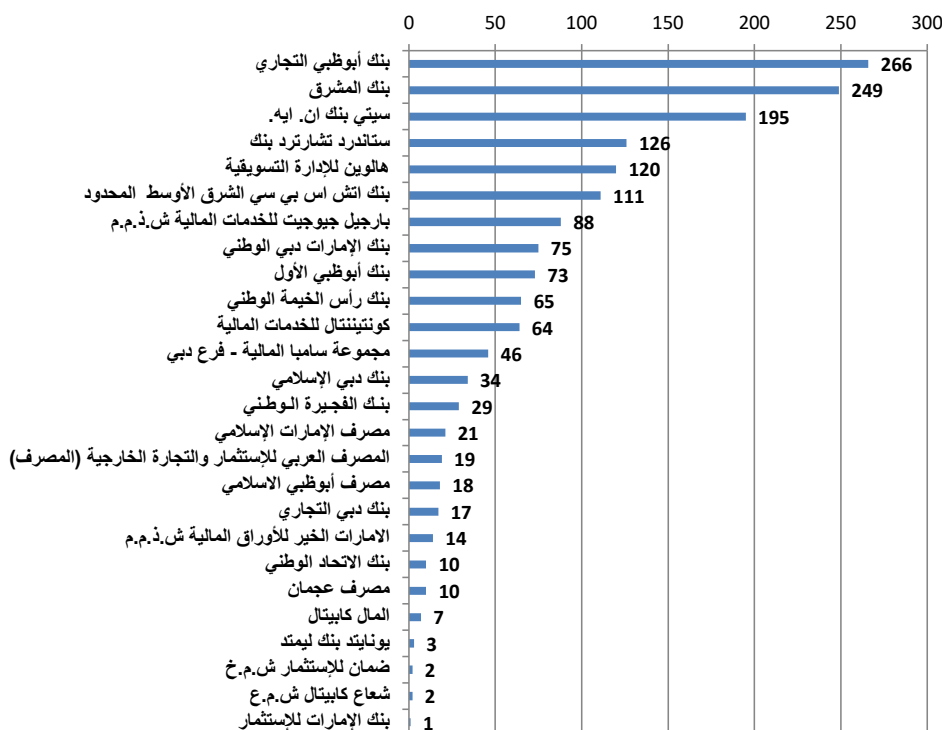
فيما يلي استعراض لأسماء المروجين المحليين لصناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة وعدد موافقات الترويج الصادرة ولا تزال قائمة لكل مروج بنهاية العام، حيث جاء بنك أبوظبي التجاري في المركز الأول بإجمالي (266) موافقة ثم بنك المشرق بعدد (249) موافقة ثم سيتي بنك ان. ايه. بعدد (195) موافقة.

الجدول رقم (40)

م	المروج المحلي لصندوق الاستثمار الأجنبي	عدد موافقات الترويج الصادرة
1	بنك أبوظبي التجاري	266
2	بنك المشرق	249
3	سيتي بنك ان. ايه.	195
4	ستاندرد تشارترد بنك	126
5	هالوين للإدارة التسويقية	120
6	بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود	111
7	بارجيل جيوجيت للخدمات المالية ش.ذ.م.م	88
8	بنك الإمارات دبي الوطني	75
9	بنك أبوظبي الأول	73
10	بنك رأس الخيمة الوطني	65
11	كونتيننتال للخدمات المالية	64
12	مجموعة سامبا المالية - فرع دبي	46
13	بنك دبي الإسلامي	34
14	بنك الفجيرة الوطني	29
15	مصرف الإمارات الإسلامي	21
16	المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)	19
17	مصرف أبوظبي الإسلامي	18
18	بنك دبي التجاري	17
19	الإمارات الخير للأوراق المالية ش.ذ.م.م	14
20	بنك الاتحاد الوطني	10
21	مصرف عجمان	10
22	المال كابيتال	7
23	يونايتد بنك ليمتد	3
24	ضمان للاستثمار ش.م.خ	2
25	شعاع كابيتال ش.م.ع	2
26	بنك الإمارات للاستثمار	1
	إجمالي موافقات الترويج القائمة بنهاية العام	1447

الرسم البياني رقم (25)

عدد موافقات الترويج الصادرة والقائمة بنهاية العام وفقاً للمروج المحلي



ثالثاً: أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية ذات الإعتراف المتبادل المسجلة لدى الهيئة Passporting

بيان صناديق الإستثمار الأجنبية ذات الإعتراف المتبادل المسجلة لدى الهيئة Passporting بنهاية العام

تفعيلاً لإتفاقية الإعتراف المتبادل لصناديق الاستثمار Passporting بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية لمركز دبي المالي العالمي والموقعة بين الجهات الثلاث في 22 من نوفمبر 2018 فقد تم في عامي 2019 ، 2020 تسجيل إجمالي عدد (8) صناديق استثمار مؤسسة بمركز دبي المالي العالمي بسجل الإعتراف المتبادل لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بواقع عدد (4) صناديق في كل عام، وفيما يلي استعراض لأسماء تلك الصناديق وطبيعة طرحها.

الجدول رقم (41)

م	اسم الصندوق	طبيعة الطرح
1	Beachfront II LP	طرح خاص
2	Phoenix Thoroughbreds Fund 1 LP	طرح خاص
3	Arqaam Fixed Income Funds (OEIC) Limited - Arqaam High Income Fund	طرح خاص
4	Arqaam Fixed Income Funds (OEIC) Limited - Arqaam Income Generation Fund 2023	طرح خاص
5	Target 2024 Sukuk Fund (OEIC) Limited	طرح خاص
6	Target 2024 Sukuk Fund Series II (OEIC) Limited	طرح خاص
7	Stelios GCC Opportunities Fund (OEIC) Limited	طرح خاص
8	Stelios Global Opportunities Fund (OEIC) Limited	طرح خاص

أولاً: على مستوى الأسواق:

المؤشرات:

يوضح الجدول والرسم البياني التاليين حركة مؤشرات كبرى الأسواق الخليجية والعالمية، والتي تُظهر انخفاض أداء مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية وانخفاض أداء مؤشر سوق دبي المالي بنهاية عام 2020 مقارنة مع نهاية عام 2019، كما هو مبين في الجدول؛ وقد يرجع ذلك بشكل كبير إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد 19 على الأسواق المالية المحلية والعالمية خلال عام 2020.

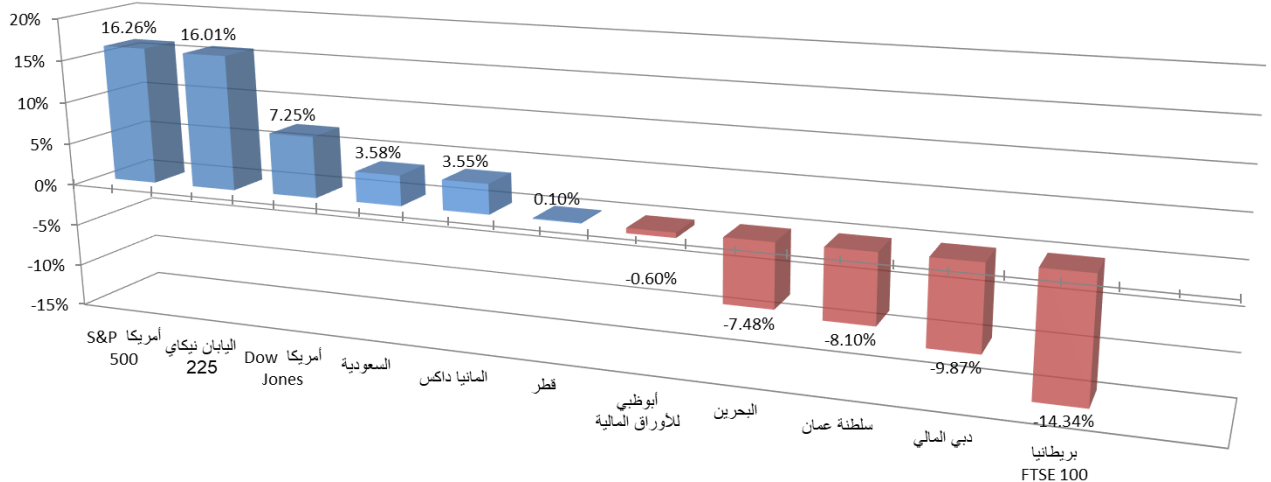
أداء مؤشرات أسواق الأسهم المحلية والعالمية

الجدول رقم (42)

الأسواق	التغير
أبوظبي للأوراق المالية	-0.60%
دبي المالي	-9.87%
البحرين	-7.48%
سلطنة عمان	-8.10%
قطر	0.10%
السعودية	3.58%
اليابان نيكاي 225	16.01%
المانيا داكس	3.55%
أمريكا S&P 500	16.26%
أمريكا Dow Jones	7.25%
أمريكا Nasdaq	43.64%
بريطانيا FTSE 100	-14.34%

الرسم البياني رقم (26)

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية



قيم التداول:

يوضح الجدول التالي متوسط حجم التداول اليومي لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي لعام 2020 والذي يُبين أن متوسط التداول لأسواق الدولة بلغ معدله 551.34 مليون درهم لكلا السوقين.

الجدول رقم (43)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)	
سوق أبوظبي	289.93
سوق دبي	261.41
المجموع	551.34*

*يضم الشركات المدرجة المحلية، والشركات ذات الإدراج المزدوج، والسندات، والشركات الخاصة والصفقات

يوضح الجدول التالي نسبة التغير في متوسط حجم التداولات اليومية خلال عامي 2019 و2020 والتي تُظهر إرتفاعاً بلغت نسبته 24.90% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 رغم جائحه كوفيد 19 التي أثرت علي الأسواق المحلية والعالمية

الجدول رقم (44)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)		
المعدل لعام 2019	المعدل لعام 2020	نسبة التغير
441.42	551.34	24.90%



أداء القطاعات:

توضح الجداول التالية والرسومات البيانية التي تليها أداء أسعار الأسهم وقيم التداول للشركات المدرجة، مصنفة حسب القطاعات لعام 2020 لسوقي أبوظبي ودبي الماليين:

سوق أبوظبي للأوراق المالية:

الجدول رقم (45)

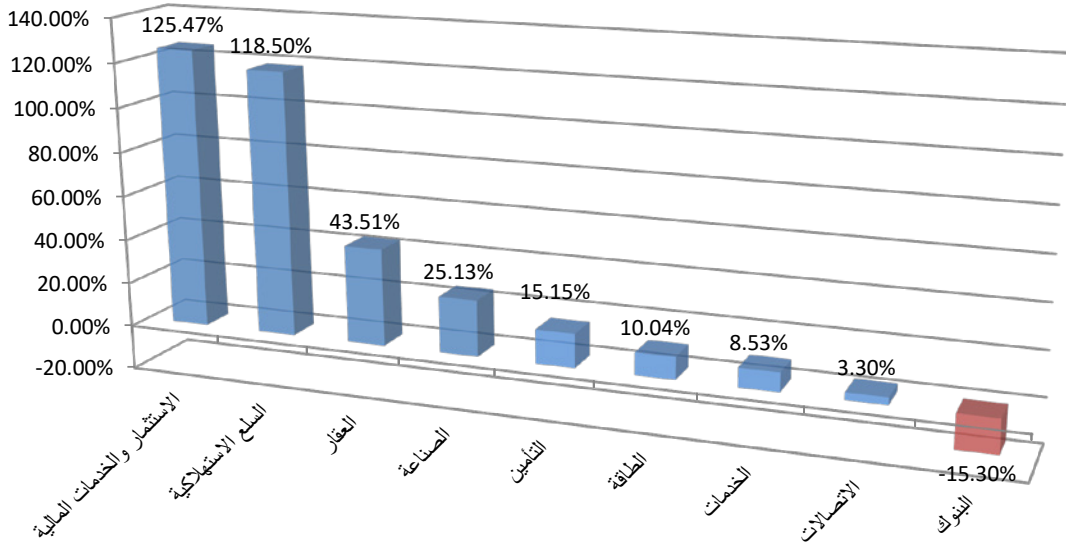
القطاع	الإغلاق السابق 2019	الإغلاق الحالي 2020	نسبة التغير	القيمة السوقية** بالدرهم	القيمة المتداولة* بالدرهم
البنوك	10,023.33	8,490.07	-15.30%	231,308,412,085.07	28,933,363,900.34
الاتصالات	4,053.27	4,187.06	3.30%	168,179,211,922.92	6,484,003,643.28
الطاقة	1,638.56	1,802.99	10.04%	213,775,016,588.32	9,863,058,090.80
العقار	3,319.61	4,763.84	43.51%	25,794,349,172.55	12,443,920,437.83
الصناعة	1,281.38	1,603.41	25.13%	7,412,840,019.74	945,687,217.07
التأمين	1,877.81	2,162.35	15.15%	9,704,847,070.00	591,842,622.33
الخدمات	2,634.78	2,859.53	8.53%	10,210,189,085.60	692,592,435.82
السلع الاستهلاكية	4,035.46	8,817.65	118.50%	3,034,080,000.00	760,195,128.29
الاستثمار والخدمات المالية	1,361.00	3,068.62	125.47%	80,063,717,606.40	10,336,491,645.94

*تتضمن الشركات المحلية عامة وذات إدراج مزدوج والصفقات

**تتضمن الشركات المحلية العامة وذات الإدراج المزدوج.

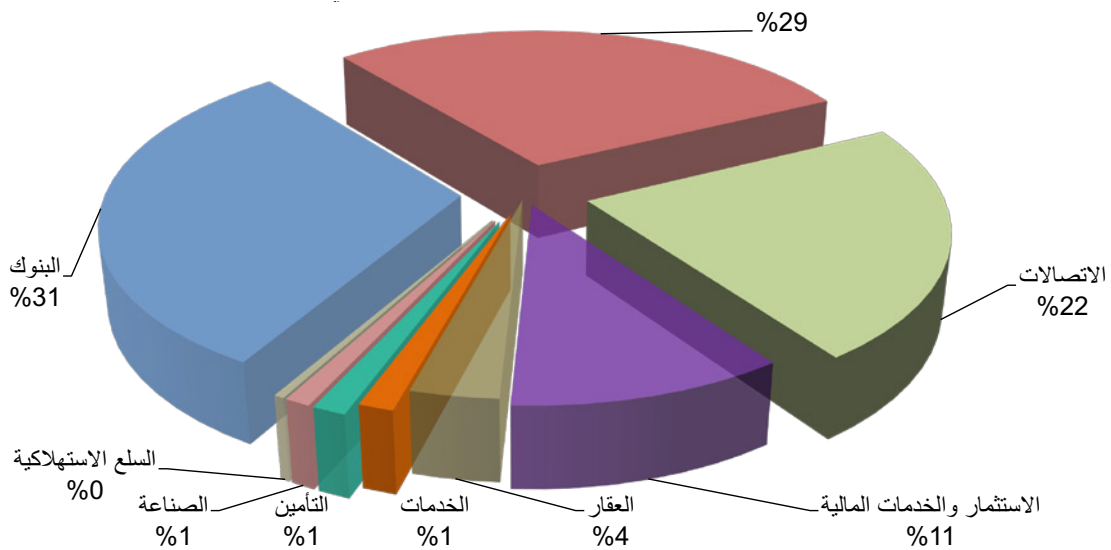
الرسم البياني رقم (27)

نسبة التغير بمؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية



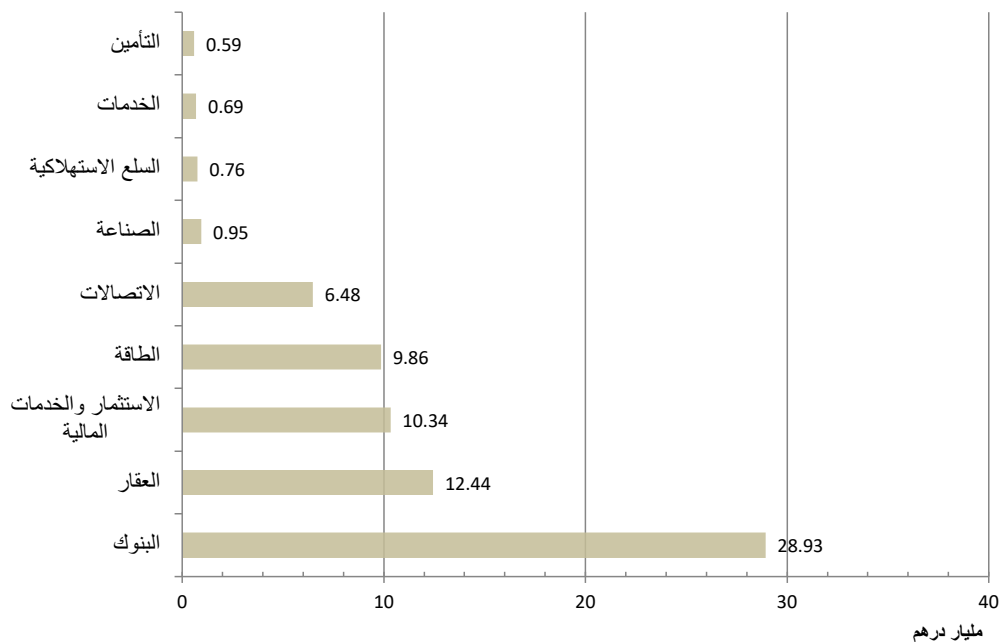
الرسم البياني رقم (28)

القيمة السوقية لقطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية



الرسم البياني رقم (29)

القيمة المتداولة وفق القطاع في سوق أبوظبي للأوراق المالية



الجدول رقم (46)

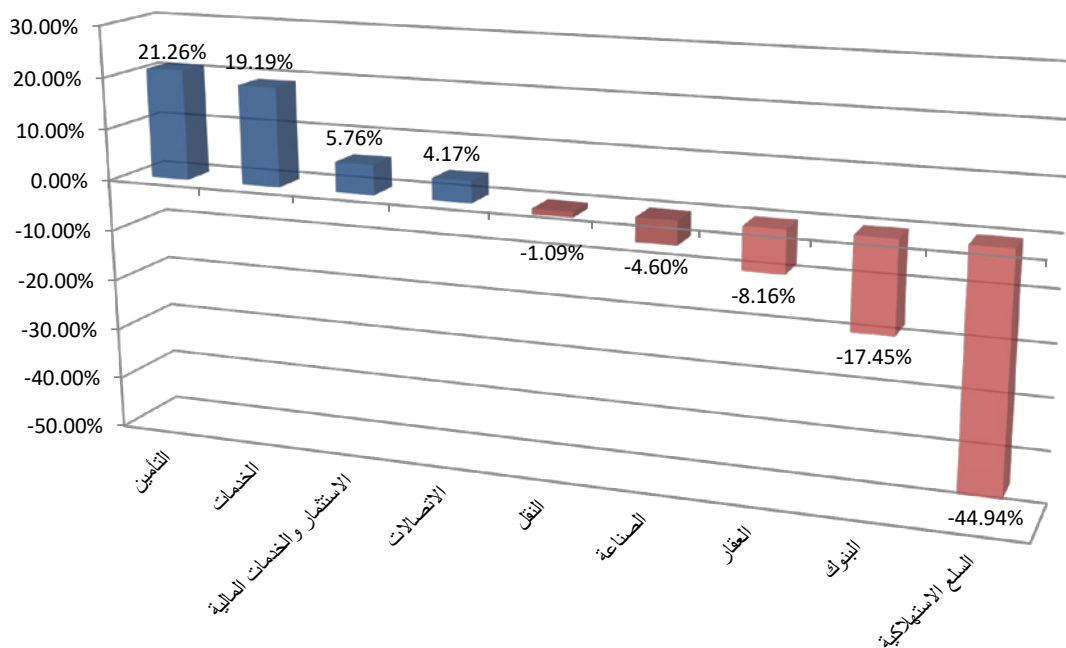
القطاع	الإغلاق السابق 2019	الإغلاق الحالي 2020	نسبة التغير	القيمة السوقية** بالدرهم	القيمة المتداولة* بالدرهم
النقل	798.73	790.03	-1.09%	27,669,728,972.28	6200,247,055
البنوك	2,765.53	2,283.06	-17.45%	172,122,488,510.79	23,381,282,418.22
العقار	3,699.12	3,397.39	-8.16%	73,347,559,869.37	25,640,849,539.31
الاتصالات	931.73	970.56	4.17%	26,192,443,653.42	1,040,511,564.45
الاستثمار والخدمات المالية	2,239.80	2,368.86	5.76%	18,274,985,891.44	3,638,214,376.09
الخدمات	534.57	637.16	19.19%	9,625,352,178.60	2,090,692,151.27
السلع الاستهلاكية	111.82	61.57	-44.94%	2,334,098,927.63	781,028,515.06
التأمين	1720.55	2,086.42	21.26%	5,726,882,190.15	2,730,084,821
الصناعة	98.41	93.88	-4.60%	4,687,525,922.88	232,750.19

*تتضمن الشركات المحلية عامة وذات إدراج مزدوج والصفقات

**تتضمن الشركات المحلية العامة وذات الادراج المزدوج.

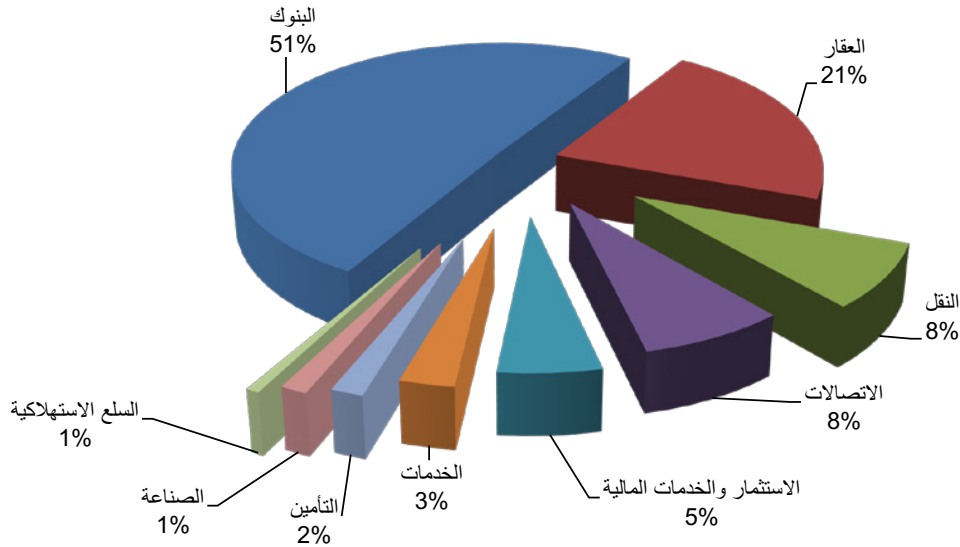
الرسم البياني رقم (30)

نسبة التغير بمؤشرات سوق دبي المالي



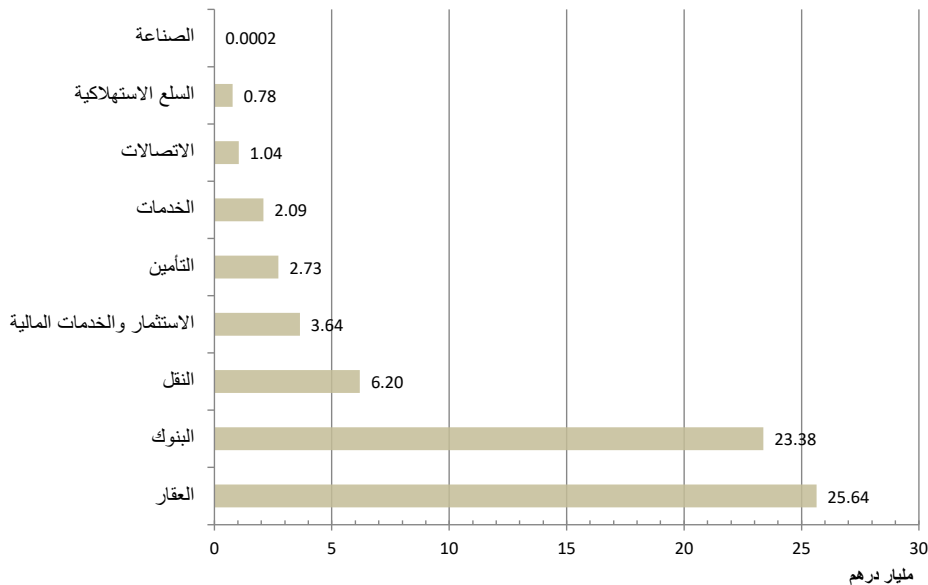
الرسم البياني رقم (31)

القيمة السوقية لقطاعات سوق دبي المالي



الرسم البياني رقم (32)

القيمة المتداولة وفق القطاع في سوق دبي المالي



صافي تدفق الاستثمار الأجنبي:

تُظهر البيانات أدناه تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أسواق الدولة لعام 2020، حيث بلغت صافي التدفقات للسوقين ما مقداره - 1399.08 مليون درهم تقريباً ويعزى ذلك لتأثر الاقتصاد العالمي بجائحة كوفيد 19 خلال 2020 مما أثر سلباً على حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية

(الجدول رقم 47)

صافي تدفق الاستثمار الأجنبي - بالدرهم في 2020	
أبوظبي	-2,061,112,383.18
دبي	-661,287,741.12
المجموع	-1,399,824,642.06

صافي الاستثمار المؤسسي:

يُظهر الجدول التالي صافي الاستثمار المؤسسي في أسواق الأسهم بالدولة، شهدت هذه الاستثمارات تدفقات ايجابية لعام 2020 بلغت ما مقداره 1873.19 مليون درهم.

(الجدول رقم 48)

صافي تدفق الاستثمار المؤسسي - بالدرهم في 2020	
أبوظبي	2,904,330,633
دبي	-1,031,140,646.89
المجموع	1,873,189,986.11



ثانياً: على مستوى الشركات المدرجة

الشركات الأكثر تداولاً حسب القيمة

يوضح الجدول التالي أكثر خمس شركات استحوذت على أعلى قيمة تداولات في عام 2020 والتي كانت من قطاعات البنوك والعقار والطاقة حيث احتل بنك أبوظبي الأول مركز الصدارة.

الجدول رقم (49)

الشركة	القيمة المتداولة بالدرهم	الشركة	القيمة المتداولة بالدرهم
سوق أبوظبي للأوراق المالية		سوق دبي المالي	
بنك أبوظبي الأول	16,304,500,080.22	إعمار العقارية	11,005,752,094.00
الدار العقارية	12,147,195,208.19	بنك الإمارات دبي الوطني	10,986,165,737.63
العالمية القابضة	9,666,763,670.54	بنك دبي الإسلامي	7,681,399,846.94
أدنوك	7,365,227,303.71	الاتحاد العقارية	4,654,654,079.68
بنك أبوظبي التجاري	7,266,058,484.78	أرامكس	3,091,652,349.62

الشركات الأكثر ارتفاعاً حسب السعر

يوضح الجدول التالي الشركات الخمس الأفضل أداءً من ناحية أداء أسعار الأسهم في عام 2020 والتي كان في طليعتها الشركة العالمية القابضة.

الجدول رقم (50)

الشركة	نسبة التغير %	القيمة المتداولة بالدرهم	الشركة	نسبة التغير %	القيمة المتداولة بالدرهم
سوق أبوظبي للأوراق المالية			سوق دبي المالي		
الشركة العالمية القابضة	577.42 %	16,304,500,080.22	شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين	144.66 %	740,310,617.23
أبوظبي الوطنية للطاقة	176.39 %	1,349,930,885.26	الإمارات للمطبات	91.79 %	63,979,164.79
أركان لمواد البناء	93.41 %	256,965,105.43	دار تكافل	80.97 %	169,537,772.43
شركة الجرافات البحرية الوطنية	71.71 %	110,647,720.03	داماك العقارية	74.97 %	1,223,327,571.32
أبوظبي الوطنية للتأمين	70 %	198,545,682.92	إثمار القابضة	52.41 %	561,250,198.61

الشركات الأكثر هبوطاً حسب السعر

يوضح الجدول التالي الشركات الخمس الأضعف أداءً من ناحية أداء أسعار الأسهم في عام 2020 حيث شهدت شركة أرابتك القابضة أعلى نسبة انخفاض في أسعار أسهمها.

الجدول رقم (51)

الشركة	نسبة التغير %	القيمة المتداولة بالدرهم	الشركة	نسبة التغير %	القيمة المتداولة بالدرهم
سوق أبوظبي للأوراق المالية			سوق دبي المالي		
بنك الاستثمار	-50.55 %	80,815,300.47	أرابتك القابضة	-58.91 %	2,139,994,198.17
الشارقة للتأمين	-25.70 %	10,049,130.30	شركة دي إكس بي إنترتينمنتس	-50.00 %	529,003,418.97
دانة غاز	-25.55 %	1,147,899,901.83	أملاك للتمويل	-47.07 %	533,233,678.95
أبوظبي الوطنية للفنادق	-23.91 %	56,338,262.99	الخليج للملاحة	-32.74 %	629,874,385.52
بنك الشارقة	-23.64 %	43,085,905.86	إعمار للتطوير	-29.85 %	2,386,488,813.44

- تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع، بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بتنظيم الأوراق المالية والسلع في الدولة، وقد تم في عام 2006 توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة والبورصة فيما يتعلق بالصلاحيات التنظيمية للهيئة ونطاق التعاون المشترك.
- ويتم الإشراف على البورصة عبر منظومة عمل تنظيمية تكفل سلامة التعاملات وتسوية جميع الحسابات بطريقة تتسم بالكفاءة والنزاهة.
- وكانت بورصة دبي للذهب والسلع قد أُسست بمقتضى قرار الهيئة رقم 157 لسنة 2005؛ إذ حصلت البورصة على ترخيص بمزاولة نشاطها في 15 نوفمبر من هذا العام، بعد أن راجعت الهيئة أنظمتها ولوائحها الداخلية. وقد جرت أول عملية تداول في هذه البورصة في 22 نوفمبر من العام ذاته.
- وفيما يلي استعراض لأهم ما تحقق في سوق تداول السلع بالدولة خلال عام 2020:

جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في تطوير سوق السلع:

ترخيص شركات تعمل في سوق السلع:

- قامت الهيئة بترخيص شركة دبي لمقاصة السلع، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبورصة دبي للذهب والسلع؛ بوصفها شركة تقاص مركزي معتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يتيح الفرصة لتوفير خدمات المقاصة وإدارة المخاطر للبورصات ومزودي البنية التحتية للأسواق المالية.
- قامت الهيئة بترخيص ثلاث شركات وساطة تعمل في سوق السلع.

اعتماد طلبات بورصة دبي للذهب والسلع:

- اعتمدت الهيئة مجموعة طلبات لبورصة دبي للذهب والسلع خلال العام، تضمنت إدراج عقود جديدة، وتعديل مواصفات عقود مدرجة، وتعديل رسوم، وإخطارات تشغيلية متنوعة على النحو التالي:

طلبات إدراج عقود جديدة:

- طلب إدراج عقود آجلة للروبية الباكستانية/الدولار الأمريكي.
- طلب إدراج العقود اليومية الآجلة للذهب.
- طلب إدراج العقود الآجلة الأسبوعية للروبية الهندية.
- تنفيذ إدراج العقود الآجلة المتجددة للعملات الأجنبية (وهي ثلاثة عقود باليورو، والجنه الإسترليني، والدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي).

طلبات تعديل مواصفات وشروط إدراج عقود مدرجة:

- طلب تعديل شروط إدراج العقود الآجلة اليومية المصغرة للذهب.
- طلب تعديل شروط إدراج العقود الآجلة للأسهم المنفردة، وتعديل رسوم التداول.
- طلب تعديل شروط إدراج عقود كوانتو الروبية الهندية الآجلة.
- طلب مراجعة موعد انتهاء صلاحية عقود كوانتو ذهب الأسواق الهندية الآجل.
- طلب مراجعة حساب سعر التسوية اليومية لعقود الروبية الهندية الآجلة.

طلبات تعديل رسوم تداول بعض العقود المدرجة:

- قدمت البورصة طلبات للهيئة؛ لتعديل بعض رسومها الخاصة بتداول بعض العقود المدرجة.

طلبات وإخطارات متنوعة من بورصة دبي للذهب والسلع:

- إخطارات متعلقة بالهوامش الأولية لفئات العقود المختلفة، وهامش التسليم، وأولويات تحليل المحفظة القياسي للمخاطر، ورسوم فروقات التقويم المطبقة على مختلف فئات العقود، وأحجام الأوامر، وما إلى ذلك.

إنجازات بورصة دبي للذهب والسلع:

- في بدايات عام 2020، حصلت شركة دبي لمقاصة السلع، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبورصة دبي للذهب والسلع، على ترخيص رسمي من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع كشركة تقاوس مركزي معتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يتيح الفرصة لتوفير خدمات المقاصة وإدارة المخاطر للبورصات ومزودي البنية التحتية للأسواق المالية.
- كما تم إدراج مجموعة بورصة دبي للذهب والسلع ضمن قائمة منصات التداول الأجنبية التي تلي متطلبات شفافية ما بعد التداول، وفق قانون توجهات وتشريعات الأسواق المالية الأوروبية التي تعرف اختصاراً باسمي (ميفد 2) و(ميفر)، مما يؤكد التزام البورصة المستمر بالعمل على تلبية المعايير والتشريعات الدولية المعتمدة.
- أبرمت البورصة شراكة مع شركة البلاد المالية بهدف توفير بيانات التسعير لأحد صناديق المؤشرات المتداولة المدعومة بالذهب والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو صندوق مدرج في السوق المالية السعودية (تداول).
- وقعت البورصة اتفاقيتي تعاون لتطوير الحلول التكنولوجية للأسواق مع «ناسداك تكنولوجي» و«سيفنيتي تكنولوجيز» لترقية منصتها التكنولوجية، وبموجب الاتفاقية ستعمل «ناسداك تكنولوجي» على تزويد البورصة بحزمة حلول متكاملة تتضمن قدرات تداول متعددة الأصول وقدرات مقاصة آنية متعددة الأصول، فضلاً عن إدارة مخاطر ما قبل التداول، ومعلومات حول الأسواق، وآليات الرقابة على الأسواق، وطلبات ضمان الجودة اللازمة لحماية نزاهة الأسواق.
- شاركت بورصة دبي للذهب والسلع في أسبوع المستثمر العالمي، وهي حملة عالمية تمتد أسبوعاً كاملاً تُنظمها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بقيادة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وجاءت مشاركة البورصة على هيئة حملة تم إطلاقها على وسائل التواصل الاجتماعي، كما شاركت البورصة في ندوة عقدت عبر الإنترنت بهدف رفع الوعي حول أهمية تثقيف المستثمرين وتوعيتهم.
- تعاونت البورصة مع اتحاد البورصات العربية لتقديم ندوة حول البورصة ومجال عملها الأساسي والمنافع المتأتية من تداول العقود المستقبلية.
- تم انتخاب البورصة لتكون أحد أعضاء لجنة تطوير الأعمال المنبثقة عن اتحاد البورصات العربية.
- حصلت بورصة دبي للذهب والسلع على جائزة «أفضل بورصة» في حفل التكريم الذي نظّمته «إف أو ديليو جلوبال إنفستور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020» للعام الثالث على التوالي. وأقرت الجائزة بالأداء المميز للبورصة التي حطمت العديد من الأرقام القياسية لأحجام التداولات، ونمو القيمة الاسمية، ومعدلات الاهتمام المفتوح.
- احتفلت البورصة بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيسها.
- في إطار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الصناعة المالية والطلبة أبرمت البورصة شراكة مع الجامعة الأمريكية في الشارقة وكلية الأفق الجامعية بهدف تمكين الجيل القادم من المحترفين العاملين في القطاع المالي؛ الأمر الذي يمهد الطريق أمام الطلبة لصقل مهاراتهم وتوسيع معارفهم بشأن تداول العقود الآجلة من خلال برامج التدريب الداخلي.

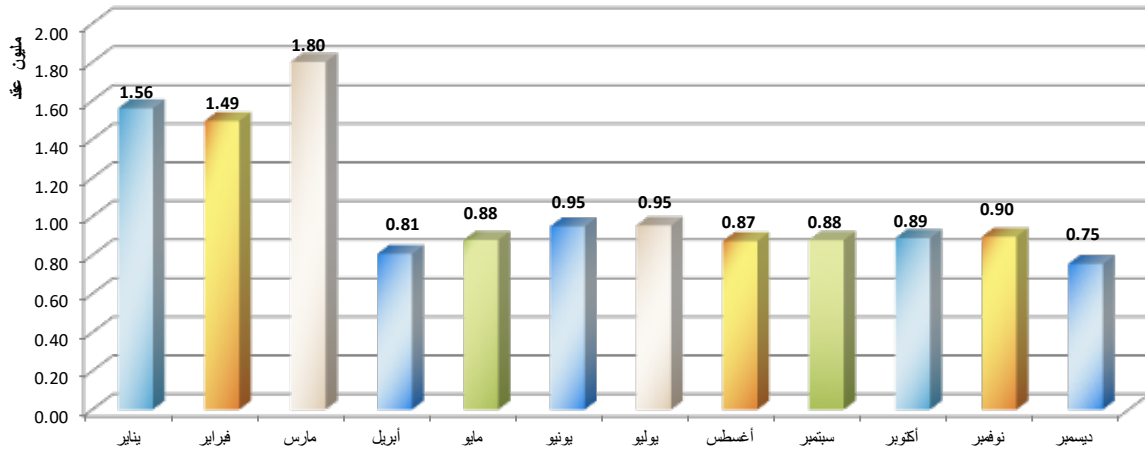
- أصبحت البورصة هذا العام أحد الأطراف الموقعة على مبادئ تمكين المرأة، وهي مبادرة منبثقة عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تهدف خصيصاً إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في بيئة العمل والأسواق والمجتمع. وتتعهد البورصة بتعزيز بيئة العمل لديها من خلال تقييم أدائها على صعيد المساواة بين الرجل والمرأة.

التداولات والمنتجات الجديدة:

- تم تداول 12,732,530 عقداً في بورصة دبي للذهب والسلع. كما بلغ متوسط حجم التداولات اليومية 48,971 عقداً أما متوسط حجم تداول العقود المفتوحة فقد بلغ 220,504 عقداً.
- تم تسجيل أحجام تداولات قدرها 12.73 مليون عقد خلال العام 2020.
- بلغ إجمالي القيمة الافتراضية المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع نحو 1.23 مليار دولار أمريكي يومياً.
- بلغ الحجم الإجمالي للعقود المتداولة في البورصة على مدى السنوات العشر الماضية من عمر البورصة 145 مليون عقداً بقيمة إجمالية بلغت أربع تريليونات دولار أمريكي.
- كان الجنيه الاسترليني المنتج الأفضل أداءً بين منتجات بورصة دبي للذهب والسلع خلال عام 2020، مع تداول أكثر من 0.26 مليون عقد بارتفاع نسبته 4,694% على أساس سنوي، فيما ارتفع معدل الاهتمام المفتوح بنسبة تجاوزت 3.8% خلال الفترة نفسها.
- أطلقت البورصة منتجات حققت أداءً قوياً؛ فقد وسعت البورصة مجموعة منتجات الروبية الهندية لديها بإطلاق عقد أسبوعي أجل للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي بهدف توفير فرص أكبر أمام المشاركين في السوق للتحوط على المدى القصير.
- أطلقت البورصة أول عقود آجلة متجددة لثلاث عملات أجنبية هي اليورو والجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي. ويتم تجديد جميع المراكز المفتوحة تلقائياً عند إغلاق التداول؛ إذ أن هذه العقود تعدّ عقوداً دائمة بطبيعتها. وتأتي هذه العقود لتكمل عقود أزواج العملات الأجنبية الرئيسية الست، وهو ما سيعمل على تزويد المشاركين في السوق بأدوات تمكنهم من إدارة المخاطر المرتبطة بالأسعار ومخاطر التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مع تعزيز سبل وصول المتداولين إلى أسواق العملات الدولية.
- سجلت مجموعة بورصة دبي للذهب والسلع معدل اهتمام سنوي مفتوح بواقع 220,504 عقد في عام 2020. ويشير معدل الاهتمام المفتوح إلى إجمالي عدد العقود غير المسوّاة في نهاية يوم التداول، وهو مؤشر قوي على نجاح أي بورصة.

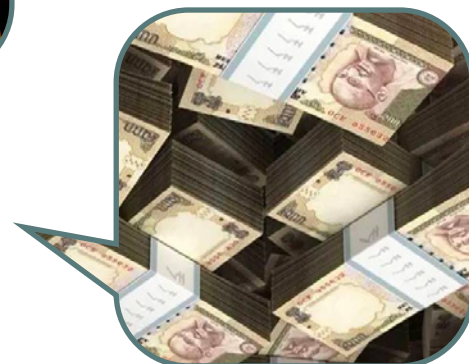
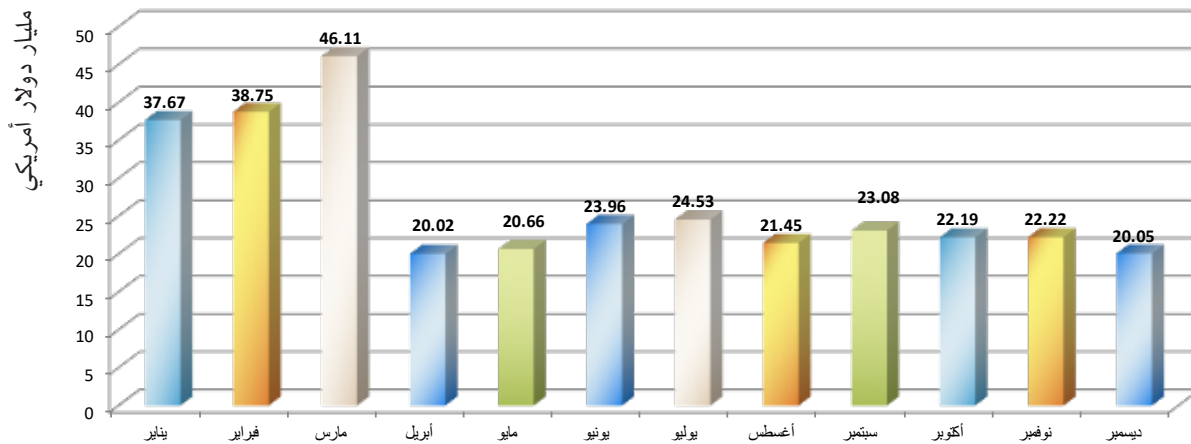
الرسم البياني رقم (33)

عدد العقود المتداولة خلال عام 2020



الرسم البياني رقم (34)

قيمة العقود المتداولة شهرياً خلال 2020



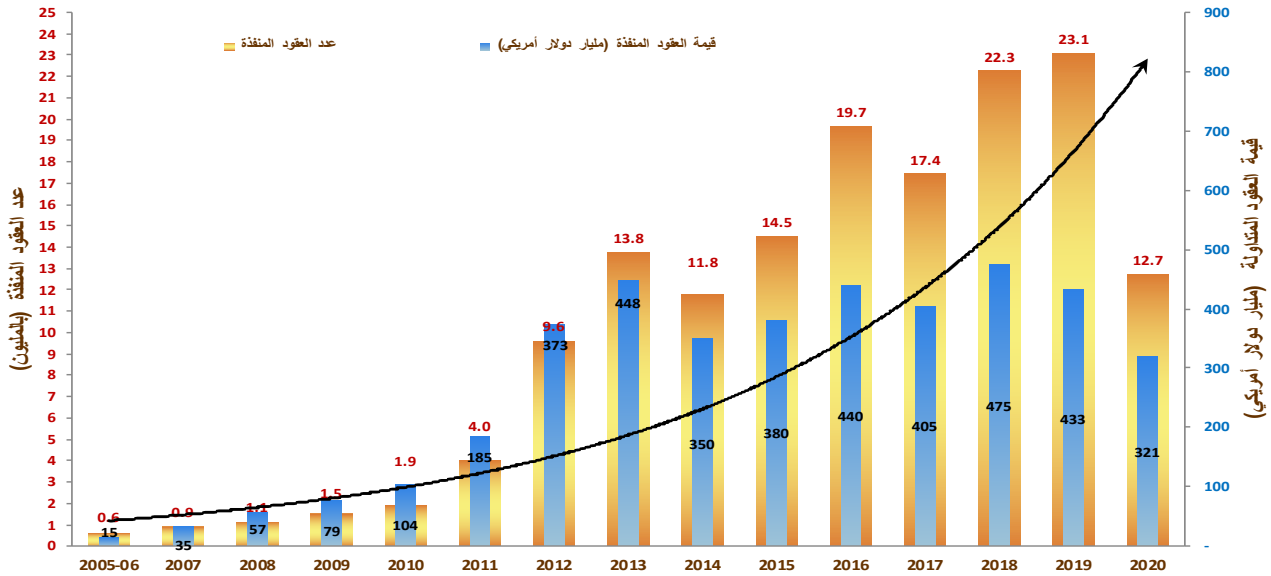
الجدول رقم (52)

عدد العقود المنفذة وقيمتها مقارنة بالأعوام السابقة

العالم	القيمة (مليون دولار أمريكي)	عدد العقود المتداولة	نسب التغير في عدد العقود المنفذة
2005-06	15.46	617,898	
2007	34.68	907,469	47%
2008	57.43	1,142,493	26%
2009	78.71	1,503,905	32%
2010	104.18	1,925,463	28%
2011	185.13	4,044,138	110%
2012	372.83	9,601,553	137%
2013	448.25	13,759,255	43%
2014	349.93	11,789,063	-14%
2015	379.80	14,505,316	23%
2016	439.50	19,669,786	36%
2017	404.69	17,439,658	-11%
2018	474.94	22,260,136	28%
2019	433.19	23,066,143	4%
2020	320.69	12,732,560	-44.8%

الرسم البياني رقم (35)

عدد العقود المنفذة وقيمتها مقارنة بالأعوام السابقة



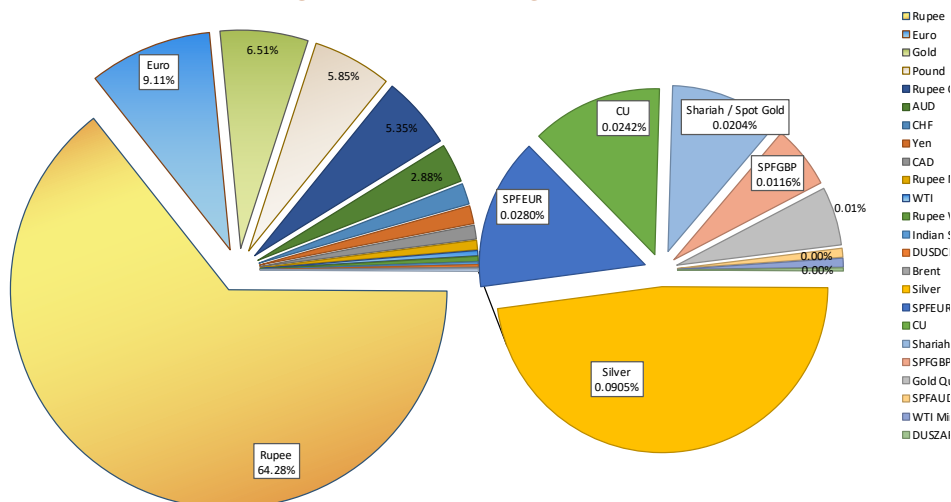
الجدول رقم (53)

إحصائيات التداول - المقارنة بين عامي 2019 و 2020

السلع	الصفقات		القيمة مليون دولار أمريكي		عدد العقود المتداولة	
	2020	2019	% التغير	2020	2019	% التغير
عقود الذهب	388189	478136	-18.81%	20881.71	22219.96	-6.02%
عقود كوانتو الذهب	822	7651	-89.26%	34.66	266.05	-86.97%
عقود ذهب شنغهاي	0	1950	-100.00%	0.00	82.46	-100.00%
عقد الذهب الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية	1195	35	3314.29%	65.27	1.66	3836.21%
عقود الفضة	12374	5755	115.01%	290.36	95.80	203.08%
عقود اليورو	512869	227886	125.06%	29225.07	12774.78	128.77%
عقود الجنيه الإسترليني	291918	60406	383.26%	18756.07	3884.52	382.84%
عقود الروبية الهندية	7639530	11257041	-32.14%	206131.81	318881.54	-35.36%
عقود الروبية الهندية المصغرة	832081	1463975	-43.16%	2237.78	4139.21	-45.94%
عقود خيارات الروبية الهندية	893	28326	-96.85%	0.11	4.12	-97.33%
عقود كوانتو الروبية الهندية	2326547	7730757	-69.91%	17151.67	54600.73	-68.59%
العقد الأسبوعي الأجل للروبية الهندية	44996	-	-	1213.51	-	-
عقود الين الياباني	90457	8069	1021.04%	4252.43	370.91	1046.50%
عقود الدولار الأسترالي	267576	5582	4693.55%	9242.56	194.40	4654.44%
عقود الدولار الكندي	88459	3980	2122.59%	3297.85	149.79	2101.63%
عقود الفرنك السويسري	92635	4826	1819.50%	4967.74	244.07	1935.38%
عقود النحاس	2662	5736	-53.59%	77.70	172.49	-54.96%
العقود الأجلة المتجددة للدولار الأسترالي/الدولار الأمريكي	737	-	-	5.30	-	-
العقود الأجلة المتجددة لليورو/الدولار الأمريكي	7593	-	-	89.77	-	-
العقود الأجلة المتجددة للجنيه الإسترليني/الدولار الأمريكي	2865	-	-	37.33	-	-
عقود الألومنيوم	0	485	-100.00%	0.00	4.56	-100.00%
عقود الزنك	0	621	-100.00%	0.00	8.99	-100.00%
عقود الصلب	0	0	-	0.00	0.00	-
عقود خام برنت	7710	24248	-68.20%	324.81	1549.13	-79.03%
عقود خام غرب تكساس الوسيط	33085	64635	-48.81%	1233.31	3645.54	-66.17%
عقود خام غرب تكساس الوسيط المصغرة	1587	7497	-78.83%	5.28	42.87	-87.67%
عقود الأسهم المفردة الهندية الأجلة	79950	1673921	-95.22%	592.15	9628.97	-93.85%
عقود الأسهم المفردة الأمريكية الأجلة	0	0	-	0.00	0.00	-
عقود مؤشر مورغان ستانلي الهند الأجلة (الروبية الهندية)	0	0	-	0.00	0.00	-
عقود مؤشر مورغان ستانلي الهند الأجلة (الدولار الأمريكي)	0	0	-	0.00	0.00	-
عقود اليوان الصيني/الدولار الأمريكي	5762	3110	85.27%	577.43	155.69	270.89%
عقود الراند الجنوب أفريقي/الدولار الأمريكي	38	1515	-97.49%	1.90	75.85	-97.50%
الإجمالي	12732530	23066143	-44.80%	320693.58	433194.52	-25.97%

الرسم البياني رقم (36)

قيمة عقود السلع المتداولة حسب نوع السلعة



عزيزي المساهم

يقصد بوكيل المساهمين.. قيام الشركات المساهمة العامة بتعيين وكلاء يبلغ عددهم (2) أو أكثر عن المساهمين- يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة وتعتمد الجمعية العمومية- لحضور إجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها نيابة عن المساهمين، وذلك من بين مكاتب المحاماة المقيدين في جدول المحامين المشتغلين في الدولة أو المحللين الماليين المعتمدين لدى الهيئة.

في حالة قيامك بتوكيل أحد الأشخاص لحضور اجتماع الجمعية العمومية نيابة عنك، يجب أن يكون التوكيل خاص ثابت بالكتابة.. وأن يكون يكون توقيع المساهم على التوكيل هو التوقيع المعتمد من إحدى الجهات التالية:

1. الكاتب العدل.
2. غرف التجارة أو الدوائر الاقتصادية بالدولة.
3. بنك أو شركة مرخصة بالدولة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منها.

أي جهة أخرى مرخص لها للقيام بأعمال التوثيق.

في حال قيامك بتوكيل أحد الأشخاص لحضور اجتماع الجمعية العمومية نيابة عنك، فإنه لا يجوز لك توكيل أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين في الشركة أو شركة وساطة أوراق مالية أو العاملين بها. ويتعين أن يكون التوكيل خاص، ثابت بالكتابة، ينص صراحة على حق الوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.

• مناقشة مجلس الإدارة في أداء الشركة المساهمة العامة وخططها للفترة القادمة حق من حقوقك في الجمعية العمومية للشركة؛ فاحرص دائماً على المشاركة الفعالة، والإدلاء بصوتك على جميع القرارات بما يتماشى مع مصلحة الشركة ومصلحتك كمساهم.

• يجب على الشركة الالتزام بالضوابط الخاصة بعلاقات المستثمرين وفي مقدمتها تعيين مسؤول مختص بإدارة علاقات المستثمرين يجيد التحدث والمخاطبة باللغتين العربية والإنجليزية، وإنشاء صفحة خاصة بعلاقات المستثمرين تتضمن المعلومات الهامة مثل بيانات التواصل الخاصة بمسؤول علاقات المستثمرين والإفصاحات الخاصة بالشركة والبيانات المالية.

• قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة، يتعين أن يقوم المساهم بمطالعة وقراءة كل ما يتم نشره أو الإعلان عنه من قبل الشركة التي يستثمر فيها، وذلك حتى يكون قراره ومناقشاته مبنية على دراسة ومعلومات سليمة.

• يحظر على المساهمين إضافة بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية في حالة كانت الإضافة تتطلب الحصول على قرار خاص من قبل الجمعية العمومية أو إذا كان القرار الخاص يتعلق بعزل بعض أو كل أعضاء مجلس الإدارة.

عزيزي المستثمر..

أنظمة هيئة الأوراق المالية تجرم:

تسريب هذه المعلومات للغير قبل الإفصاح عنها

أو تداول المطلعين على المعلومات قبل الإفصاح عنها



وذلك حماية لحق المستثمر في معلومة صحيحة يحصل عليها بالتساوي مع الجميع في النوع والتوقيت.

عزيزي المستثمر..

مارس حقوقك كمستثمر بمناقشة القوائم المالية من خلال الحرس على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وممارسة حق التصويت والمصادقة على القرارات.



يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري التراكمي.. خلال اجتماع الجمعية العمومية، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها.. كما يكون له خيار التصويت بها لمرشح واحد لعضوية المجلس.. أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين.

عزيزي المستثمر..

مارس حقوقك كمستثمر بمناقشة القوائم المالية من خلال الحرص على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وممارسة حق التصويت والمصادقة على القرارات.

على مجلس إدارة الشركة دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد متى طلب مساهم أو أكثر يملكون نسبة لا تقل عن 10% من أسهم الشركة، وأن توجه الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية خلال (5) أيام من تاريخ تقديم الطلب، ويتم انعقاد الجمعية العمومية خلال مدة لا تتجاوز (30) يوم الدعوة للإجتماع.

يتعين أن يقوم المساهم قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية، بالاطلاع وقراءة كل ما يتم نشره أو الإعلان عنه من قبل الشركة المساهمة العامة التي يستثمر فيها، وذلك ، حتى تكون قراراته ومناقشاته مبنية على دراسة ومعلومات سليمة.

هل تعلم أن للمساهم الحق في الحصول على نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي؟ وقد أوجب المشرع على

- يجوز للجمعية العمومية تعيين شركة لتدقيق حساباتها مدة سنة قابلة للتجديد بما لا يتجاوز (6) سنوات مالية متتالية من تاريخ تولي مهام التدقيق، على أن يراعى في هذه الحالة تغيير الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق للشركة بعد انقضاء مدة (3) سنوات مالية.
- يمكن للشركة- بقرار من قبل الجمعية العمومية- تبني هيكل حوكمة مزدوج في إدارة الشركة والإشراف عليها.. بحيث يضم لجنتين هما: لجنة الرقابة واللجنة التنفيذية، على أن تتشكل لجنة الرقابة من أعضاء مجلس الإدارة.. وتُعني بالرقابة على اللجنة التنفيذية وإدارة الشركة، أما اللجنة التنفيذية فتشمل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والإدارة التنفيذية العليا.. وتُعني بالإدارة اليومية للشركة.
- يتعين على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عن التقرير المتكامل، بحيث يتضمن البيانات التالية:
 1. تقرير مجلس الإدارة.
 2. تقرير مدقق الحسابات.
 3. البيانات المالية السنوية والإيضاحات.
 4. تقرير الحوكمة.
 5. تقرير الإستدامة.
 6. تقرير لجنة الرقابة الشرعية إن وجد.

عزيزي عضو مجلس إدارة الشركة

لا يجوز لك الاشتراك في التصويت على الصفقات في حال إذا كان لك مصلحة مشتركة أو متعارضة في العملية.

وتعرض الصفقة لإقرارها على:

مجلس الإدارة إذا كانت نسبة الصفقة أقل من 5% من رأس مال الشركة.

الجمعية العمومية إذا كانت نسبة الصفقة أكثر من 5% من رأس مال الشركة



عزيزي المستثمر..

بإمكان المساهمين الاطلاع على:

- دفاتر الشركة
- وثائقها ومستنداتها
- وثائق تتعلق بصفقة قامت الشركة بإبرامها مع أي من الأطراف ذات العلاقة



وذلك بإذن من مجلس الإدارة، أو بموجب قرار من الجمعية العمومية، أو طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة في هذا الشأن.

عزيزي عضو مجلس إدارة الشركة..



الشركة توفير نسخة من عقد تأسيسها على الموقع الإلكتروني فضلاً عن أية وثائق أو معلومات أخرى تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع.

- إذا كانت لديك استفسار يتعلق بشركة مساهمة مدرجة تملك أسهمها، يمكنك الحصول على معلومات عن الشركة من خلال موقعها الإلكتروني أو التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين بالشركة.
- بإمكان المساهمين الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها، وعلى أية مستندات أو وثائق تتعلق بصفقة قامت الشركة بإبرامها مع أي من الأطراف ذات العلاقة، وذلك بإذن من مجلس الإدارة أو بموجب قرار من الجمعية العمومية أو طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة في هذا الشأن.

عزيزي عضو مجلس إدارة الشركة .

- أنظمة هيئة الأوراق المالية تجرم تداول المطلعين على المعلومات قبل الإفصاح عنها، تسريب هذه المعلومات للغير قبل الإفصاح عنها؛ وذلك حمايةً لحق المستثمر في معلومة صحيحة يحصل عليها بالتساوي مع الجميع في النوع والتوقيت.

تشكيل مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة

- عند تشكيل مجلس الإدارة، يجب مراعاة التوازن بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين؛ بحيث يتم مراعاة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين غير التنفيذيين وأن يكون رئيس المجلس وغالبية أعضاء مجلس الإدارة من المتمتعين بجنسية الدولة.

أهمية تواجد المرأة في مجالس الادارة

- لمدة سبع سنوات متتالية، أوضحت تقارير مكنزي السنوية الفارق الذي يحدثه تواجد المرأة في مجلس الإدارة؛ ففي عام 2013 أوضح التقرير أن الشركات التي يوجد بمجالس ادارتها سيدات حققت في المتوسط عائداً على حقوق الملكية يفوق متوسط السوق بنسبة 47 %، وحققت أرباح تزيد 55 % عن الشركات التي لا يوجد تمثيل للمرأة على مجالس الادارة بها.

من التصرفات المحظورة في الشركة المساهمة العامة

- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب مدير الشركة/ أو العضو المنتدب أو أي وظيفة تنفيذية أخرى لدى الشركة.

- يجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة بواسطة استخدام وسائل التقنيات الحديثة شرط أن ينص على ذلك النظام الأساسي الخاص بالشركة وأن يتم إرسال محضر الاجتماع من قبل أمين سر المجلس لجميع أعضاء مجلس الإدارة للاطلاع والاعتماد.
- عزيزي عضو مجلس إدارة الشركة يهدف تطبيق منظومة الحوكمة في الشركة المساهمة العامة إلى وضع إطار عمل قانوني ونظامي فعال لتنظيم شؤون الشركة بما يؤدي لتحقيق الشفافية والحيادية والإنصاف في أسواق رأس المال ومعاملاتها وبيئة العمل وتعزيز بيئة الإفصاح بها
- وجود حوكمة رشيدة للشركة يقود للأداء الناجح والإنجاز الجيد للشركة وإدارة واعية للمخاطر فضلاً عن وضع استراتيجية ذكية لأعمال الشركة؛ مما يؤدي لتبديد قلق المستثمرين وبيعث الثقة في نفوسهم سواء بخصوص الشركات أو سوق رأس المال عموماً.
- لا يجوز لك الاشتراك في التصويت على الصفقات في حال اذا كان لك مصلحة مشتركة او متعارضة في العملية وتعرض الصفقة لإقرارها على:-
- مجلس الإدارة اذا كانت نسبة الصفقة أقل من 5% من رأس مال الشركة.
- الجمعية العمومية اذا كانت نسبة الصفقة اكثر من 5% من رأس مال الشركة.

عزز معلوماتك.. نموا استثمارائك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين
والشمول المالي بالأسواق المالية



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

www.sca.gov.ae

للتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي

Contact us on Social Network:



scauae



sca.uae



sca_uae



sca_uae